

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنين الخيرية بمدينة الرياض

د. منى بنت إبراهيم أحمد فارح

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

drmona-f@hotmail.com

(قدم للنشر في ٢١/١٠/٢٠٢٣، وقبل للنشر في ٠٧/٠١/٢٠٢٤)

مستخلص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنين الخيرية في مدينة الرياض، ورصد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها. وتم استخدام منهجية التحليل الثانوي (Secondary Data Analysis)، وذلك بإعادة تحليل بيانات السجلات الخاصة بالجمعية لتوضيح الخصائص العامة للأسر المستفيدة، كما تم استخدام دراسة الحالة المتعمقة (In-depth case study) لعشر حالات من الأسر المستفيدة ممن وافقت على ذلك. وأسفرت النتائج عن تفشي الأمية بين عدد من الحالات، وكبر حجم الأسرة، وتسرب الأبناء من التعليم، والزواج المبكر للأبناء وإقامتهم مع أسرهم، وشيوع نمط المرأة المعيلة للأسرة، إضافة إلى انخفاض الدخل ورداءة المساكن، وعدم الإحساس بالأمن بسبب انتشار الجريمة في الأحياء التي تقيم فيها المستفيدات، واكتساب أبنائهن أنماطا سلوكية منحرفة، وانتشار العنف الأسري تجاه المرأة والأبناء. وكشفت نتائج الدراسة عن الخدمات المتنوعة والبرامج التنموية التي تقدمها جمعية بنين للأسر لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق جودة الحياة للأسرة.

الكلمات المفتاحية: الأسر الفقيرة المستفيدة - دراسة حالة - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية - المشكلات - جمعية بنين.

Social and Economic Characteristics of Poor Families Benefiting from the Services of Bunyan Charitable Society in Riyadh

Dr. Mona Ibrahim Fareh

Imam Muhammad Bin Saud Islamic University

drmona-f@hotmail.com

Abstract

The study aimed to identify the social and economic characteristics of the impoverished families benefiting from the services of the Baniyan Charitable Association in Riyadh city. It also aimed to highlight the social and economic problems they face. The study used the Secondary Data Analysis methodology, which involved reanalyzing the association's records to extract general characteristics of the beneficiaries. In addition, an in-depth case study was conducted on ten selected beneficiary families who have succeeded in their journey. The results revealed a prevalence of illiteracy among some cases, along with large family sizes, children dropping out of education, early marriage of children and residence with their families. There was also a common pattern of women being the breadwinners of the family, coupled with low income, poor housing conditions, a lack of security due to the spread of crime in the neighborhoods where the beneficiaries reside, deviant behavioral patterns that had been developed by their children, and prevalence of domestic violence against women and children. The study revealed the various services and development programs offered by Bunyan Association for Social Services to enhance the economic and social well-being of households and improve their overall quality of life.

Keywords: Impoverished Families benefiting - Case Study - social and Economic attributes - Problems - Baniyan Association.

مشكلة الدراسة

إلا أنه مع ارتفاع تكاليف المعيشة بنسبة مطردة في السنوات الأخيرة، وبالتحديد أسعار الغذاء والسكن انعكس سلبيًا على المستوى المعيشي للأسر السعودية وتحديداً ذوي الدخل المنخفضة، إذ أصبح من الصعب لرب الأسرة أن يفي باحتياجات أسرته في حال كبر حجم الأسرة وعدم توافر مصادر إضافية لدخلها الشهري.

وقد توصلت دراسة الدماغ (٢٠١٤م) التي أجريت على ١٠ آلاف أسرة سعودية من مختلف مناطق المملكة العربية السعودية إلى أن خط كفاية الأسر السعودية المكونة من خمسة أشخاص ليعيشوا حياة كريمة ومن دون الحاجة لمساعدات إضافية يبلغ ٨٩٢٦ ريالاً شهرياً

ركزت المملكة العربية السعودية منذ توحيدها على الاهتمام بالأسرة ورفاهيتها باعتبارها الحاضنة للأبناء والراعي الرئيس لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك. لذلك أولت سياسات الرعاية الاجتماعية للأسرة السعودية اهتماماً خاصاً بتقديم جميع أساليب الدعم الاقتصادي والاجتماعي لمساعدتها في سد احتياجاتها، كما أولت الرعاية الحكومية دعماً خاصاً للأسر المحتاجة من خلال برامج الضمان الاجتماعي والبرامج الوطنية الأخرى التي تستهدف تنمية قدرات الأسر المحتاجة وتحويلها إلى أسر منتجة تعتمد على ذاتها،

لعينة الدراسة التي أجرتها في مدينة الرياض إلى وجود انتشار للامية لدى أكثر من نصف أرباب الأسر، مع كبر حجم الأسرة، ووجود نمط الزواج المتعدد، وسوء الأوضاع السكنية للأسر، إذ تسكن الأسرة في منازل متصدعة وصغيرة تتسرب المياه من سقفها، إضافة إلى انقطاع الماء والكهرباء، وكانت من بين المشكلات التي تواجهه الأسر المقيمة في الأحياء التي استهدفتها الدراسة: السرقة، والسطو على المنازل، وتعاطي المخدرات، والتحرش بالأطفال والنساء. وعلى الرغم من مضي ما يقرب من خمسة عشر عاماً على هذه الدراسة، لا تزال بعض من تلك الأوضاع والمشكلات موجودة ومستمرة، وقد تبين ذلك من خلال تحليل البيانات في سجلات دراسة الحالة للأسر المستفيدة من خدمات الجمعيات الخيرية ومنها جمعية بنیان في فرع الملز.

ومن هنا جاءت الدراسة الحالية لتتناول الأسر التي تقيم وسط مدينة الرياض لوصف خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، والكشف عن المشكلات التي تواجهها وأسبابها، واستعراض نوعية الخدمات الاجتماعية التنموية التي تقدمها لهم جمعية بنیان للخدمات الاجتماعية. ونظراً لتعدد الأحياء في وسط الرياض تم التركيز على أربعة من الأحياء التابعة لبلدية البطحاء وهي: الصالحية، والفيصلية والعود وغبيرة. وقد تم اختيارها لاعتبارات تتعلق بانخفاض الدخل المادي للأسر السعودية المقيمة في تلك الأحياء، إضافة إلى تسجيل تلك الأسر في جمعية بنیان للخدمات الاجتماعية في حي الملز للاستفادة من خدماتها بعد دراسة حالة أوضاعها واستحقاقها للإعانات والبرامج التنموية التي تقدمها الجمعية.

(الداغ، ٢٠١٤، ٧٠-٧٣). فكيف هو الحال بالنسبة للوضع المعيشي للأسر في عام ٢٠٢٣م، والذي يشهد غلاء متزايداً في مستوى المعيشة خصوصاً في المدن الكبرى، وهذا الوضع يجعل الأسر محدودة الدخل عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية بسبب سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ويوقعها في مشكلة الفقر التي أصبحت واقعاً اجتماعياً لا يمكن تجاهله، وعليه تم منذ عام ٢٠٠٢ م صياغة الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر والحد منه بمبادرة من المغفور له الملك عبد الله بن عبد العزيز رحمه الله (العوني، ٢٠١٥).

واستمرت الجهود الحكومية المبذولة لمكافحة الفقر عن طريق التطوير المستمر لآليات العمل الخيري، وتحسين البيئة التنظيمية والتشغيلية للجهات الخيرية، والإلمام بمشكلة الفقر وآليات معالجته، وسد حاجات الفقراء، وتوعيتهم وتثقيفهم وتدريبهم وتمليكهم أدوات مكافحة الفقر، هذا بالإضافة إلى الاستمرارية والديمومة على تقديم خدمات البر والإحسان بقصد نيل الأجر والثواب.

وتتفاقم مشكلة الفقر في المدن الحضرية مع تزايد الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى؛ بغرض الحصول على فرص عمل، إضافة إلى الاستفادة من المساعدات التي يقدمها فاعلو الخير للأسر الفقيرة التي تقطن في بعض الأحياء السكنية. وفي مدينة الرياض ومع التوسع العمراني والحركة السكانية للأسر المتوسطة والغنية لأحياء شرق وشمال الرياض، أصبحت بعض الأحياء القديمة وسط وغرب وجنوب الرياض تتسم بنزوح عدد من الأسر المهاجرة وإقامتها في تلك الأحياء، إذ أصبحت تمثل عامل جذب لهم نظراً لوجود منازل وقف يمكنهم الإقامة فيها دون رقابة، أو حتى استئجار منازل سكنية قديمة غالباً ما يتم دفع قيمة الإيجار من فاعلي الخير لهم.

ومن ناحية أخرى توصلت النعيم (٢٠٠٩، ١١٧-١٣٦) في دراستها للخصائص الاجتماعية والاقتصادية

أهداف الدراسة

تتلخص الأهداف الرئيسية للدراسة في الآتي:

١. التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنين بالرياض.
٢. تحديد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنين بالرياض.
٣. التعرف على نوعية الخدمات والبرامج التي تقدمها جمعية بنين للأسر الفقيرة المستفيدة.
٤. وضع توصيات استنتاجية تساهم في الحد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنين بالرياض.

أسئلة الدراسة:

١. ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنين بالرياض؟
٢. ما المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنين بالرياض؟
٣. ما الخدمات والبرامج التي تقدمها الجمعية للأسر الفقيرة المستفيدة للتخفيف من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة العلمية في الآتي:

- تناولها للأسرة التي تمثل محور اهتمام الدولة بمؤسساتها المختلفة، وبالتحديد الأسر المحتاجة والأكثر حاجة التي لم تحظ بالدراسات الكافية لتلمس احتياجاتها ومشكلاتها في المجتمع السعودي. كما تظهر أهمية الدراسة في تناول دور الجمعيات الخيرية في مساعدة

الأسر المحتاجة في التغلب على مشكلاتها الاجتماعية.

- تظهر أهمية الدراسة في تناولها للفقر كمشكلة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع، ولا يمكن تجاهل وجودها وآثارها الاجتماعية على الأسرة خاصة والمجتمع عامة، إضافة إلى حاجة مشكلة الفقر في المجتمع السعودي إلى مزيد من البحوث والدراسات في ظل تعقد البناءات الاجتماعية وسرعة التغير والتداخل بين العوامل المسببة للفقر والتي تؤثر وتتأثر ببعضها.

ومن الناحية العملية يمكن أن تساهم نتائج الدراسة في الآتي:

- تقديم تشخيص للواقع عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المحتاجة في مدينة الرياض والتعرف على مشكلاتها، وتقييم نوعية البرامج التنموية التي تقدمها الجمعيات الخيرية للمستفيدين ومدى تلبيتها لاحتياجاتهم وإسهامها في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.
- يمكن للجهات ذات العلاقة الاستفادة منها في رسم إستراتيجيات تساهم في مساعدة الأسر المحتاجة وفق أسس علمية يتم من خلالها تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية في المملكة ورؤية المملكة (٢٠٣٠) في تحويل الأسر المحتاجة إلى أسر منتجة وفاعلة تعتمد على ذاتها وتساهم في بناء المجتمع.

مفاهيم الدراسة

(١) مفهوم الفقر:

الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية تختلف باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، ومن التعريفات المتفق عليها للفقر أنه "حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعاً وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي والوضع السكني وفقدان

جيل إلى آخر عبر التنشئة الاجتماعية، وتُدعم من خلال الفقراء أنفسهم" (الرفوزي في الرياني، ٢٠١٦م).

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الفقر قد مرّ بعدة مراحل، فبعد أن كان المفهوم مرتكزاً بشكل كبير على مفهومي الدخل والاستهلاك امتد ليشمل مدى الحصول على الخدمات العامة التي توفرها الدولة؛ كالتعليم، والصحة، والتنمية البشرية، ثم أصبح متعلقاً بالحقوق خصوصاً بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعمالة الأطفال والأقليات، كما أصبح مرتبطاً بمفهوم الكرامة والاستقلالية والتي لها علاقة بتحقيق الذات (منظمة التعاون الإسلامي، ٢٠١٥م).

ويقصد بالفقر إجرائياً في الدراسة الحالية: انخفاض في الدخل الشهري للحد الذي يعجز عنده الفرد عن توفير الحاجات الاستهلاكية الأساسية التي تمكنه من العيش في مستوى معيشي ملائم من حيث المأكل والمشرب والسكن. وسيقاس من خلال مؤشرات: الدخل الشهري، ونوع المسكن وطبيعته، والقدرة على توفير الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس وأدوية علاجية ومستلزمات تعليمية للأبناء.

(٢) الأسر الفقيرة المحتاجة:

يقصد بالأسر الفقيرة المحتاجة في الدراسة الحالية "انخفاض مستوى الدخل الشهري للأسرة للحد الذي يجعلها تعجز عن تلبية الحاجات الأساسية لأفرادها من مأكّل، ومأوى، وملبس، سواء كان العجز بسبب تدني الدخل الشهري، أم بسبب تراكم الديون على رب الأسرة أو القروض البنكية وغيرها بشكل يجعله يعجز عن السداد ويدفع الأسرة إلى التسجيل في الجمعيات الخيرية للحصول على المعونات العينية والمادية جراء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية المتردية".

القدرة المادية على مواجهة الحالات الصعبة كالمريض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات وعدم الشعور بالأمان" (الرياني، ٢٠١٦م، ص ١٧١).

ومن التعاريف المتداولة للفقر تعريف جوردون مارشال بأنه "حالة نقص في الموارد المادية والثقافية ويطلق على الفقر المطلق ما يرتبط بالعالم الثالث، وعلى الفقر النسبي ما يرتبط بالمجتمعات الصناعية المتقدمة ويعني فقر الموارد المادية بالمقارنة مع شرائح من المجتمع وفئاته" (مارشال، ٢٠٠٠م، ص ١٠٨١). ويعرف البنك الدولي (١٩٩٠م) الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى المضمون من مستويات المعيشة، ويمكن قياس الحد الأدنى من مستويات المعيشة بناء على: الحاجات الاستهلاكية الأساسية، أو مستوى الدخل اللازم لإشباع تلك الحاجات، فالفقر بناء على ذلك لا يخرج عن كونه عجز الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية عن التحكم في موارد تكفي لإشباع حاجاتهم الأساسية. كما عرفته منظمة الأمم المتحدة بأنه: "العوز المادي، وأن الفقراء هم أشخاص مضطرون للعمل بصفة مستمرة لإنقاذ أنفسهم وعيالهم من الفقر وحتى يضمنوا لأنفسهم إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية" (كروش، ٢٠١٨م، ص ٤).

وللفقر أنواع مختلفة منها ما هو مطلق ويقصد به: "النقص التام في الوسائل الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والشراب والملابس والمأوى بطريقة تهدد الحياة" (عقون، ٢٠٢٠م، ص ٥)، أما النوع الآخر فهو الفقر النسبي ويقصد به: "الشعور بالحرمان مقارنة بما يرون ما تحظى به فئات اجتماعية أخرى في المجتمع أو مقارنة بما كانوا يحظون به هم أنفسهم في الماضي" (الصغير، ٢٠٢٢م، ص ١٨٩).

ومن المنظور الثقافي، فإن الفقر هو "أسلوب حياة مميز لفئات فقيرة تتبنى قيماً ومعايير وأمطاً سلوكية تنتقل من

٣) الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسرة:

يقصد بها في الدراسة الحالية الصفات التي تميز الأسر السعودية التي تسكن في الأحياء المعنية بالدراسة والمتمثلة في: الدخل الشهري للأسرة، ونوع المسكن، وحجمه، وتوافر الأثاث والتجهيزات الأساسية للمعيشة، إضافة إلى الحالة الاجتماعية من حيث علاقة الزوجين، وعدد زوجات رب الأسرة، وعدد الأولاد، ومستوى تعليم الوالدين، وإحاق الأولاد بالتعليم، والوضع الثقافي للأسرة من حيث الموطن الأصلي، والخلفية الثقافية للزوجين، وسيطرة العادات والتقاليد مثل: إهمال تعليم الفتاة، والزواج المبكر، ورفض عمل الزوجة أو الفتاة، وسوء إدارة المصروفات، والافتقار للدخار، وبطالة الشباب.

٤) الفقر في المملكة العربية السعودية:

إن رغبة المسؤولين في المملكة العربية السعودية في مواجهة الفقر مواجهة علمية، ما هو إلا مؤشر على الاعتراف أولاً، بوجود المشكلة وبضرورة مواجهتها والسعي لحلها. وقد مرت المملكة بمرحلة لم تكن هناك مواجهة مباشرة للفقر على الرغم من قيام الضمان الاجتماعي والجمعيات والمؤسسات الخيرية بأدوارها في حدود مسؤولياتها وإمكاناتها. كما أن ما يبذله فاعلو الخير بشكل معلن أو غير معلن يؤكد الشعور بوجود فقر وفقراء، ولكن هذا الشعور قد لا يرقى إلى الاعتراف بأن الفقر في المملكة العربية السعودية يصل إلى درجة المشكلة، ناهيك عن أن يكون ظاهرة، خصوصاً وأنه لم يصل إلى مستوى الفقر المدقع الذي يعني صعوبة الإنفاق على الغذاء والمسكن والملبس لبقاء الفرد على قيد الحياة، بقدر ما هو فقر نسبي يشير إلى الشعور بالحرمان مما تحظى به فئات اجتماعية أخرى في المجتمع (الصغير، ٢٠٢٢م، ص ١٨٣).

ولكن في شهر نوفمبر من ٢٠٠٢م عندما زار الملك عبد الله بن عبد العزيز (ولي العهد حينذاك) عدداً من

الأحياء الفقيرة في الرياض منها: الشميسي والجرادية والعود والصالحية والسبالة، أصدر رحمه الله أمره بصياغة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، وكانت لهذه الزيارة إشارة البدء للحديث عن الفقر باعتباره ظاهرة لا يمكن إخفاؤها أو تجاهلها في بلد يملك أكبر احتياطي نفطي في العالم.

وكانت تلك الإستراتيجية التي تم طرحها بداية لكسر الحاجز النفسي من أجل إيجاد حلول واقعية للتصدي للمشكلة بشكل عاجل من خلال تحديد مفهوم الفقر وخطه في المملكة العربية السعودية، وتكوين معلومات حوله والعمل على علاجه، وفقاً لأسس وضوابط الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر، كما وجه (يرحمه الله) في ذلك الوقت بتخصيص مبلغ ملياري ريال من فائض الميزانية لمشروعات الإسكان الشعبي في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى إنشاء الصندوق الخيري لمعالجة الفقر ورصدت له الدولة مبلغ ٢٥٠ مليون ريال كبداية ثم توالى بعد ذلك تبرعات المواطنين على هذا الصندوق (العوني، ٢٠١٥م، ص ١-٢).

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة، إلا أن مشكلة الفقر لا تزال قائمة، ولا يزال الضعفاء يبحثون عن المأوى والخدمات التعليمية والصحية، مما يشير إلى وجود خلل ما في أسلوب تطبيق الإستراتيجية المعلنة لمكافحة الفقر، خصوصاً عندما أشارت تقارير غير رسمية عام ٢٠٠٨م إلى أن عدد الفقراء في المملكة العربية السعودية تجاوز مليون فقير (الدامغ، ٢٠١٤م، ص ٧٨). ويعود الفقر في المملكة العربية السعودية إلى أسباب عدة منها: التوزيع غير المتكافئ لمشروعات التنمية في مختلف مناطق المملكة، الأمر الذي أوجد فجوة تنموية بين المناطق، إضافة إلى عدم توافر المقومات الاقتصادية في بعض المناطق، وهو ما تحاول الحكومة تجاوزه من خلال الاهتمام ببعض المناطق مثل: جازان ونجران في الجنوب،

والمشروبات بنسبة (٤,٢٪). وهذا الارتفاع سينعكس بالتحديد في المدن على الأسر ذات الدخل المنخفضة في العجز عن التكيف مع غلاء مستوى المعيشة مما يلجئها إلى التسجيل في الجمعيات الخيرية، فتخضع لإجراء دراسة حالة تثبت عجز دخلها على الوفاء بالحاجات الضرورية لأفرادها، ومن ثم استحقاقها للمساعدات العينية؛ مثل: "سلة غذائية"، أو بطاقة تخفيض للتسوق وشراء الأغذية، أو مساعدتها بالكسوة الصيفية أو الشتوية للأبناء.

وفي ظل المشاريع الكبرى التي تضمنتها رؤية المملكة (٢٠٣٠) وزيادة زخمها كما ونوعاً، أولت حكومة المملكة المواطنين السعوديين اهتماماً كبيراً فخرجت إلى النور برامج ومشاريع يستفيدون منها، لا سيما الشريحة الأقل حظاً في المجتمع، ولعل أهمها على الإطلاق برنامج حساب المواطن الذي يهدف إلى تخفيف الأعباء المالية والاقتصادية عن كاهل المواطن ذي الدخل المتوسط أو المنخفض، وهو برنامج صادر عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بهدف تعويض المواطنين الذين قد يلحق بهم ضرر نتيجة للتوسعات الاقتصادية التي تقوم بها المملكة وتخفيف الأعباء المادية عنهم. ويعمل البرنامج على إعادة توجيه المنافع الحكومية إلى الفئات المستحقة لها بالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع الاستهلاك الرشيد، ويضمن توجيه الدعم بشكل فعال إلى مختلف الفئات المستحقة، إذ سيتم توفير الدعم بشكل نقدي يحوّل مباشرة إلى المستفيدين المستحقين (الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية).

ومن الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية ما قامت به الدولة من إنشاء المؤسسات والهيئات المعنية بجمع الزكاة وتوزيعها، إذ تأسست هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عام ٢٠٢١م لتنظيم دفع الزكاة والالتزام بها كأحد أركان الإسلام ولتحقيق التكافل الاجتماعي بين

والجوف والحدود الشمالية في شمال المملكة، وهو ما يسهم في الحد من الهجرة المتزايدة التي تشهدها العاصمة الرياض بغرض الحصول على وظائف على الرغم من ارتفاع مستوى المعيشة وأزمة السكن وارتفاع تكاليف الإنفاق التي أدت إلى تمركز النازحين في أحياء سكنية معينة وسط مدينة الرياض وغربها وجنوبها تميزت بوجود منازل موقوفة والاستعانة بمساعدات أهل الخير، إضافة إلى ما تميزت به تلك الأحياء من تكديس العمالة الأجنبية التي أنشأت فيها أوكارا للجرائم والمخالفات القانونية.

وقد أشار الدماغ (٢٠١٤م، ص ٦٩) في دراسته إلى أن عدد المستفيدين والمشمولين في قائمة مؤسسة الضمان الاجتماعي بلغ ١,٥ مليون فرد، يصرف لهم شهرياً (٨٦٩) مليون ريال تقريباً، وهو ما يعكس حجم مشكلة الفقر التي لا تزال قائمة في المملكة العربية السعودية على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لحلها.

كما أشار الدماغ (٢٠١٤م، ص ٧١) إلى أن من المؤشرات المستخدمة لمعرفة تطور الدول أو انحدارها، حساب متوسط الدخل السنوي للأفراد، وبالتالي فاتباعاً لعدد من الإجراءات لتحديد متوسط الدخل السنوي للفرد في السعودية قُدّر هذا المتوسط بـ (٣٣٢٠) ريالاً في الشهر ومتوسط الدخل (٣٩٨٤٠) ريالاً.

ووفقاً لتقارير اقتصادية رسمية لعام ٢٠٢٣م، بلغ متوسط دخل الفرد في المملكة العربية السعودية نحو (٦,٣٤٦) ريالاً شهرياً؛ أي نحو (٧٦,١٥٢) ريالاً سعودي في السنة، وأشارت تلك التقارير إلى ارتفاع معدل متوسط دخل الفرد خلال هذا العام، إلا أن هذا الارتفاع قابله ارتفاع معدل التضخم في المملكة العربية السعودية بنسبة (٣,٤٪) في يناير ٢٠٢٣م مقابل الشهر المماثل من عام ٢٠٢٢م. وقد أرجعت الهيئة العامة للإحصاء هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة (٦,٦) وأسعار الأغذية

وأوجد مفهوم ثقافة الفقر بمعنى "مجموعة من الاعتقادات والسلوكيات التي تتلاءم مع الفقر وتنتقل من الوالدين إلى الطفل، مما يجعل دائرة الفقر تندعم باستمرار. ويرى لويس أن ثقافة الفقر تؤدي إلى التكيف، إذ يتشرب الأشخاص ثقافة الفقر ويصبحوا ضحايا لها غير قادرين على التخلص من برائتها، في حين ينبذ المجتمع الفقراء ويجبرهم على العيش في عزلة وغربة، فينتج عن ذلك نشوء ثقافة خاصة يتوارثها الأجيال.

وقد أكدت هذه النظرية على وجود ثقافة الفقر في أماكن أو مناطق معينة مثل تلك التي تنتشر في الأحياء الفقيرة في المدن، فالأسرة التي تعاني من الحرمان في تلك الأحياء وتفتقر إلى الوالدية السليمة وتتسم بتدني الطموح، فحين يصل الأطفال إلى سن الشباب تكون قدراتهم متواضعة وطموحاتهم منخفضة، واستعدادهم لقبول الفقر والعيش فيه كبيراً، إذ ينتج الفقر من جراء توارث الأجيال لمجموعة من القيم والمعتقدات خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، توصل كارل ماركس Karl Marx وماكس فيبر Max Weber إلى المفهوم الثقافي لظاهرة الفقر، إذ يريان أن غياب العدالة وعدم المساواة بين طبقات المجتمع على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يجعل موازين المجتمع مختلفة، وينتج عنها عيش البعض ضمن طبقة من الفقراء الذين أملت عليهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العيش فيها من دون أن تكون لهم إرادة في اختيار تلك الطبقة.

وقد ربط موري Mori بين نظام الرعاية الاجتماعية وثقافة الفقر، فأكد أن نظام الرعاية الاجتماعية يطيل أمد الفقر من خلال السماح باستمرار دورة الاعتماد على المساعدة والتي تقوم الأسر الفقيرة من خلالها بتطوير ونقل مهارات ثقافة التلاعب على النظام إلى الأجيال الأخرى من أجل الاستمرار في الحصول على المساعدة بدلا من

أبناء المجتمع الواحد، علماً أن الزكاة ليست مجرد معونة وقتية لسد حاجات الفقراء، بل يمتد هدفها إلى محاولة القضاء على الفقر من خلال تأهيل الفقراء للعمل ودعمهم، مما ينعكس إيجابياً على التنمية الاجتماعية بشكل عام، وبالتالي فإن الزكاة تسهم بفاعلية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الإسلامية من خلال محاربة الفقر والبطالة وتشجيع الاستثمار والادخار، وإعادة توزيع الدخل بما يسمح بتحقيق العدالة بين طبقات المجتمع (المالكي، ٢٠٢٠م، ص ٤٨).

النظريات الاجتماعية المفسرة للفقر

يُعدّ الفقر ظاهرة حساسة يتجاوز تأثيرها المجال الاقتصادي ليشمل المجالات الأخرى؛ مثل: المجال الاجتماعي والمجال السياسي والمجال الثقافي، لذلك نالت ظاهرة الفقر حيزاً كبيراً من البحوث والدراسات من أجل إيجاد تفسيرات لأسبابها وآثارها، ونتج عن ذلك الاهتمام تنوع المداخل النظرية والتفسيرية للفقر، إذ قام العلماء بصياغة نظريات ركزت بعضها على الأفراد وتحميلهم مسؤولية الفقر الذي هم فيه، ويقابل ذلك النظريات التي نظرت إلى أسباب الفقر الناتجة عن إخفاقات الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبما أن نظريات الفقر متباينة في تفسيرها لأسباب الفقر، سيتم التطرق إلى التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية للفقر، وذلك من خلال نظرية ثقافة الفقر (النوبي، ٢٠٢٠م، ص ٣٥٩).

نظرية ثقافة الفقر:

يفسر هذا المدخل الفقر في ضوء الخصائص الفردية، فهو يركز على عوامل تتعلق بالثقافات الفرعية؛ مثل: العلاقات الأسرية، والقيم، والاتجاهات، والمعايير السلوكية التي ينتهجها الفرد في مختلف شؤون حياته.

ويعد العالم الاثنوبولوجي لويس أوسكار Lewis Oscar من أهم من اتجهوا نحو هذا الاتجاه، فبعد أن عمل لفترة طويلة مع أسر الفقراء في المكسيك وبورتوريكو،

ومن الدراسات التي تناولت الفقر دراسة للسيد جاب الله أجريت عام (١٩٩٤م) وهدفت إلى دراسة الفقر ومصاحباته الاجتماعية في المجتمع الحضري للحصول على صورة عامة وحقيقية عن واقع الفقر في بعض المناطق المتخلفة في مدينة طنطا بغية إجراء عملية تنمية باستخدام مسح شامل لكل الأسر البالغ عددهم (٢٨٠ أسرة)، وتمثلت وحدة الدراسة في رب الأسرة الذي تم استيفاء البيانات منه باستخدام المقابلة. وأوضحت النتائج عزوف كثير من الفقراء عن الاستمرار في تعليم أبنائهم وتفضيلهم التحاق أبنائهم بأعمال يدوية لاكتساب خبرات عملية تفيدهم في حياتهم المستقبلية، كما كشفت النتائج عن مظاهر السلبية واللامبالاة السياسية للفقراء وعزوفهم عن المشاركة الاجتماعية والسياسية، ويعزى ذلك إلى انشغالهم بتوفير احتياجاتهم الضرورية، كما توصلت النتائج إلى أن السلوك الإنجابي لدى الفقراء مرتبط بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومن هنا فلا جدوى من محاولة إقناع الفقير بقيمة تنظيم الأسرة مادام يعاني من قسوة الفقر والحرمان المادي.

أما دراسة العضائية (٢٠٠١م) التي أجريت في مدينة عمان، فقد هدفت إلى التعرف على الخصائص البنائية للأسر الفقيرة وما الذي يجعلها مختلفة عن الأسر غير الفقيرة، والتعرف على درجة التفاعل الاجتماعي بين الأسر الفقيرة والمجتمع المحلي المحيط بها، وكذلك التعرف على طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسر الفقيرة واختلافها عن الأسر غير الفقيرة. وقد تم الاعتماد على عينة منتظمة من الأسر الفقيرة المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية في منطقة عمان الشرقية، وبلغت ٣٧٧ أسرة، واستخدمت الباحثة الاستبانة والملاحظة والمقابلة المباشرة وسيلة لجمع البيانات. وتوصلت النتائج إلى أن متوسط حجم الأسرة الفقيرة (٧,٥) أفراد وبلغ متوسط

الحصول على عمل يخرجهم من الفقر (شيراز، ٢٠١١م، ص ٢٣ - ٢٦).

ويرى أنصار نظرية ثقافة الفقر بأن كسر حلقة الفقر يقتضي تعديلات جوهرية في نسق القيم والدافعية والتصورات وأنماط السلوك وغيرها، واستبدال ثقافتهم بثقافة عملية تدعم الاستثمار والعمل وتعزز المسؤولية الاجتماعية بدلاً من تلك الثقافة التي تعمل على إضعافها (الداغ، ٢٠١٤م، ص ٤٧٩).

ويشير منظور ماكس فيبر إلى أن الفقر ينشأ من أوضاع السوق المختلفة للأفراد؛ أي المهارات المختلفة التي يمتلكها الناس والمكافآت المختلفة المرتبطة بها عندما يبيعون (أو لا يستطيعون بيع) قوة عملهم في سوق العمل. وعليه يعاني الفقراء من جراء وضع السوق الضعيف، إذ غالبًا ما يمتلكون مهارات قليلة تجعلهم يعيشون في ظروف تقصيرهم عن المنافسة في سوق العمل، كما أن الطلب على العمالة غير الماهرة وغير المؤهلة مستمر في الانخفاض، وبالتالي تنخفض الأجور. ويفتقر الفقراء أيضاً إلى القوة لتغيير وضعهم نظرًا لعدم امتلاكهم الموارد المالية اللازمة لذلك (Brow, 2020, p. 25)، فضلاً عن تفشي ثقافة التواكل واللامبالاة والتي قد تكون جزءاً من الموروث الشعبي في المجتمعات العربية في الخلط بين التواكل والتواكل فيصل الأمر إلى اللامبالاة والاستسلام.

الدراسات السابقة

حظيت مشكلة الفقر باهتمام الباحثين الاجتماعيين، إذ تناولوا المشكلة من جوانب مختلفة؛ منهم من ركز على أسبابها وآثارها، ومنهم من تطرق إلى التدابير المجتمعية التي تتخذها الدول للحد من تفاقم مشكلة الفقر، ومنهم من تناول المشكلات التي تواجه الأسر الفقيرة وسبل مواجهتها، ودور الجمعيات الخيرية في تنمية الأسر ودعمها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

انتشار الفقر الحضري. وصنفت الدراسة من النوع الوصفي التحليلي باستخدام المنهج المسحي وعينة عشوائية قوامها ٤٠٠ أسرة من الأحياء الشعبية والتي بلغ عددها تسعة أحياء، واستخدمت الباحثة أداتي الملاحظة والمقابلة المقننة لجمع البيانات من الأسر، وتوصلت إلى أن أسباب الهجرة إلى مدينة الرياض تمثلت في مجموعة من العوامل الاقتصادية هي: البطالة في المدن الصغيرة والقرى والبوادي، وعدم توافر المساعدات بأنواعها المختلفة لأرباب الأسر، وقسوة المعيشة في المنطقة المهاجر منها، مع عدم توافر وسائل الراحة، وصعوبة المواصلات، وعدم تطور البيئة في تلك المناطق. وتمثلت عوامل الجذب في توافر الأعمال في مدينة الرياض، وظهور برامج السعودية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للسابقين من المهاجرين، سواء بسبب توافر الدخل أم بسبب الحصول على المساعدات من قبل الجمعيات الخيرية وأهل الخير الذين يقومون بإغاثة الفقراء، إلى جانب دفع نصف تكلفة الإيجار وفاتورة الكهرباء. وعن أبرز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان، توصلت الباحثة إلى أن الأمية منتشرة بين أكثر من نصف أرباب الأسر، مع ارتفاع نسبة الأسر التي لديها أبناء ذكور متسربون من التعليم العام، وحجم الأسرة في هذه الأحياء كبير مع وجود النمط الزواجي المتعدد، وتنوع المشكلات الاجتماعية المنتشرة في تلك الأحياء، على غرار: السرقة، والسطو المنزلي، وتعاطي المخدرات والمسكرات، وانحراف الأحداث، والتحرش بالأطفال، والنساء.

ومن الدراسات التي تناولت تحديد سمات الأسر الفقيرة وخصائصها ومشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية دراسة مقداد وآخرين (٢٠١٥م) والتي أجروها بهدف التعرف على سمات وخصائص الأسر الفقيرة التي تعيش في قطاع غزة، وذلك سعياً للوصول إلى مؤشرات قياسية للفقراء، والوصول إلى نموذج مقترح للتخفيف من حدة

الدخل الشهري لهم (٦٢,٤٧) دينار ونصيب الفرد من مجمل دخل الأسرة أقل من ٢٠ دينار. أما المستوى التعليمي للأب في الأسر الفقيرة فكان متدنياً بارتفاع نسبة الأميين، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بين الإناث خصوصاً المتزوجات في الأسر الفقيرة، وكشفت النتائج أيضاً أن العلاقة بين الأبناء والآباء في الأسر الفقيرة متوترة في أغلب الأحيان، وكذلك العلاقة بين الزوج والزوجة، ويعود ذلك إلى تدني المستوى المعيشي وعدم الطاعة. كما أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة بين عمل الزوجة ودخلها وبين وقتها ومكانتها داخل الأسرة الفقيرة، فدخل الزوجة واعتماد الأسرة عليه يمنحها قوة مطلقة في الأسرة. أما عن أسباب الفقر من وجهة نظر العينة فكانت الغلاء، وكبر حجم الأسرة، وشيخوخة رب الأسرة وعجزه عن العمل، والبطالة، وأظهرت النتائج أن أهم الوسائل للتغلب على مشكلة الفقر هي: توافر فرص العمل، وتقديم المساعدات المادية، وتوفير فرص العلاج. وأظهرت نتائج الدراسة وجود مشكلات أخرى يعاني منها الفقراء تلخص في الازدحام داخل المنزل لكثرة أفراد الأسرة، وشعور الفقراء بالخوف وعدم الأمان، والقلق الدائم لعدم وجود حلول فعلية لحل مشكلاتهم، وضعف سلطة الوالدين على أبنائهم، وهجر رب الأسرة وخسارتها لمصدر رزقها الأساسي، ومشكلة عمل الأطفال وتسربهم من المدارس لتأمين دخل الأسرة.

ومن الدراسات التي تطرقت للفقر الحضري دراسة النعيم (٢٠٠٩م) والمعنونة "الفقر الحضري في الأحياء الشعبية القديمة وسط مدينة الرياض" ممثلة بالأحياء التابعة لبلدية البطحاء؛ بهدف معرفة دوافع الهجرة الداخلية لذوي الدخل المنخفضة إلى مدينة الرياض ودوافع تمركز بعض المهاجرين في الأحياء الشعبية الداخلية والتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان الأحياء الشعبية في مدينة الرياض، ومدى إسهامها في

وأن الفقراء يميلون إلى قبول أقارب في الأسرة أكثر من غير الفقراء، وأن متوسط عدد الأبناء والبنات لدى الأسر الفقيرة الذين يعيشون معهم داخل الأسرة الواحدة أعلى منه لدى الأسر غير الفقيرة، كما تبين ارتفاع نسبة العاطلين في الأسر الفقيرة مقارنة بالأسر غير الفقيرة وأن متوسط دخل الأسرة الفقيرة ٢١٤ ديناراً، ويرى معظم أرباب الأسر الفقيرة وغير الفقيرة بأن الفقر في أسرهم لا يورث، وأن اهتمامهم مركز على تعليم الأولاد وتنظيم النسل، والادخار للمستقبل، إضافة إلى عدم الزواج لأكثر من مرة.

ومن الدراسات التي تطرقت لفقر المرأة في المجتمع الحضري دراسة جبر (٢٠١٥م) عن آليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة، فكانت الدراسة على عينة من النساء المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية في قسبة الزرقاء بهدف الكشف عن خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والصحية، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة للنساء الفقيرات اللاتي تتقاضى أسرهن معونة نقدية، وبلغ حجم العينة (١٣٦) امرأة فقيرة شكلن (٣,٨٪) من مجتمع الدراسة. وأظهرت النتائج أن ٣٦,٨٪ من عينة الدراسة متزوجات ومستوى تعليمهن أساسي، ويتراوح حجم أسرهن من ١-٣ أفراد، وتسكن في مساكن مستأجرة، ويحصلن على معونة نقدية، إلا أن المعونة لا تكفي، مما يلجئن إلى البحث عن مصادر دعم ومساعدات أخرى لسد العجز في النفقات؛ كالعمل، أو الحصول على مساعدة الأهل والأبناء. كما أظهرت نتائج الدراسة معاناة المرأة الحضرية الفقيرة من أمراض مزمنة؛ كضغط الدم، والسكري، وأمراض القلب، والسرطان. وأظهرت النتائج أيضاً تنوع آليات التكيف التي تستخدمها المرأة الحضرية الفقيرة واعتمادها بشكل رئيس على آليات تكيف مقبولة اجتماعياً، كترشيد الاستهلاك، وخفض الإنفاق، والاستثمار الأمثل للموارد، وبعض

الفقر في القطاع. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وجمع البيانات من خلال استمارة استهدفت عينة من ٦٤٧ أسرة منتفعة من برنامج التحويلات النقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الحالة التعليمية وحالة العمل، فكلما زاد المستوى التعليمي لرب الأسرة زادت فرصته في الحصول على العمل، كما أظهرت النتائج وجود فرصة أعلى في الحصول على عمل في القطاع الخاص أو الحكومي لذوي مؤهلات مستوى التعليم الثانوي فأعلى، أما ما دون ذلك فيعملون في القطاع غير المنظم. كما أظهرت النتائج أن متوسط عدد أفراد الأسرة في حالة الأب العامل وغير العامل، فيزيد بصورة جوهرية في حالة الأب غير العامل. وأخيراً كشفت النتائج أن دخل الأسر التي تحصل على مساعدات طارئة يزيد بصورة جوهرية عن أولئك الذين لا يحصلون على تلك المساعدات، كما أظهرت الدراسة توافر رغبة كبيرة لدى المستفيدين في استمرار المنح والمساعدات بدلاً من التحول إلى تمويل مشاريع صغيرة.

أما دراسة الخاروف (٢٠١٢م) فقد هدفت إلى التعرف على واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة الفقراء وغير الفقراء في مناطق جيوب الفقر، ومدى توافر الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والترفيهية في تلك المناطق، والتعرف على العلاقة بين الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية وبين الفقر، واستخدم الباحث المنهج التحليلي، وتم إعداد استمارة خاصة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن نسبة أرباب الأسر من الإناث في الأسر الفقيرة أعلى منها في الأسر غير الفقيرة، وأن المستوى التعليمي لأرباب الأسر الفقيرة متدني مقارنة بالمستوى التعليمي لأرباب الأسر غير الفقيرة، وأن معدل العمر عند الزواج للأسر الفقيرة أدنى منه لدى أرباب الأسر غير الفقيرة،

المقابلات المقننة مع القيادات والعاملين في الجمعيات الخيرية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن النسبة الأعلى من المبحوثين من الأسر مستواهم التعليمي منخفض، ودخلهم الشهري أقل من ثلاثة آلاف ريال، وأغلبهم يسكنون في شقق، كما أظهرت النتائج أن أهم الاحتياجات الاقتصادية للأسر الأولى بالرعاية جاءت بنسبة عالية وبقوة، وهي: تقديم مساعدات نقدية، وتوفير بطاقات شراء للمواد الغذائية، وسداد فواتير الخدمات. أما الاحتياجات الصحية فجاءت بنسبة عالية وهي: توفير برامج التأمين الطبي، والأدوية الشهرية للمرضى، والمستلزمات الطبية. كما كانت أهم احتياجات الأسر التعليمية: توفير دورات تعليمية، والإسهام في سداد المصروفات الدراسية. وتركزت الاحتياجات التأهيلية للأسر في توفير فرص عمل، ودعم المشروعات الصغيرة ومتابعتها. وأظهرت نتائج الدراسة قدرة القيادات والعاملين في الجمعيات الخيرية على تلبية احتياجات الأسر من أموال الزكاة، مع وجود بعض المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية في جمع أموال الزكاة وتصريفها ومنها: عدم وجود تنسيق بين الهيئة العامة للزكاة والدخل وبين الجمعيات الخيرية بالنسبة لأموال الزكاة، وعدم وجود قاعدة بيانات للأسر الأولى بالرعاية لدى الجمعية.

وفي إسطنبول بتركيا أجرت Ilkim Markoc (2021) دراسة بعنوان "الفقر وصعوبات المشاركة في الحياة الاجتماعية الحضرية"، وقد هدفت إلى الكشف عن العقبات التي تواجه الشباب في منطقة باجبار باسطنبول، وتم اختيار هذه المنطقة لأنها تضم أكبر عدد من المهاجرين، بالإضافة إلى تميزها برخص قيمة الإيجار. وقد أجريت مقابلات متعمقة مع (٢٣) شابة تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٢٤ سنة وحاصلات على مستويات تعليمية منخفضة ويعملن جميعاً في قطاع النسيج. وقد أظهرت النتائج نقص تعليم الشباب بسبب الصعوبات

الآليات الأخرى غير المقبولة اجتماعياً كتغيب الاستثمار في الموارد البشرية.

وفي المملكة العربية السعودية أجرى الرشيدى (٢٠١٨م) دراسة مسحية بعنوان "المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وعلاقتها بالفقر النسبي" على عينة من الأسر السعودية في مدينة الرياض، وهدفت إلى التعرف على خصائصها من خلال التعرف على طرق الادخار، وتدابير الإنفاق، وأنماط الاستهلاك، وأوجه النفقات لدى الأسرة الفقيرة نسبياً وربطها ببعض المتغيرات مثل: المرتبة الوظيفية، وعدد سنوات الخدمة، وإجمالي دخل الأسرة، والمستوى التعليمي لرب الأسرة، ونوع وملكية السكن، وعدد أفراد الأسرة. واستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي على عينة عشوائية بلغت (٣٩٤) أسرة، وتوصل إلى عدة نتائج أهمها أن ٦٧٪ من عينة الدراسة لديهم التزامات مالية للبنوك الأهلية، وفيما يتعلق بأنماط الاستهلاك المظهري الأكثر انتشاراً تبين أن ٣٩,٩٪ لديهم وعي بمفهوم ترشيد الاستهلاك، إذ يفكرون في ثمن الأشياء التي يشترونها ولا يشترون سوى ما يحتاجون إليه فعلاً من السلع الاستهلاكية.

ومن الدراسات التي أجريت على الأسر المحتاجة دراسة المالكي (٢٠٢٠م) بعنوان "دور الزكاة في إشباع احتياجات الفئات الأولى بالرعاية" والتي طبقها على الجمعيات الخيرية في منطقة المكرمة، وهدفت إلى التعرف على دور الزكاة في توفير الاحتياجات الاقتصادية والصحية والتعليمية والتأهيلية للفئات الأولى بالرعاية، والوقوف على المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية والمرتبطة بتصريف أموال الزكاة. وكانت هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي استخدمت منهج المسح الاجتماعي بنوعيه (المسح الشامل، والمسح بالعينة)، واعتمدت الدراسة الاستبانة أداة رئيسة، إضافة إلى

بمشكلة الفقر وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة والمجتمع، وإن اختلفت عنها من حيث الأهداف والمنهجية ومن حيث مجتمع البحث والعينة.

القراءات المنهجية

أولاً: نوع الدراسة والمنهج

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تناولت بالوصف المستفيض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات وبرامج جمعية بنیان وتوضيح مشكلاتها، وقد تم استخدام المنهج الكيفي بطريقة إعادة تحليل البيانات الثانوية (Secondary data analysis) الخاصة بالمستفيدات من جمعية بنیان، وبالبلغ عددهن ٣٣ أسرة من خلال سجلات بحث الحالة الاجتماعية للأسر في الجمعية، ومن ثم إجراء تحليل كمي لخصائصها الاجتماعية والاقتصادية بناء على البيانات المتاحة في سجلاتها في الجمعية. كما تم استخدام طريقة دراسة الحالة المتعمقة (in-depth case study) لعشر حالات من المستفيدات اللاتي وافقن على إجراء المقابلات، كما تم استخدام الملاحظة (Observation) لرصد الواقع المعيشي للحالات أثناء زيارة البعض منهن في منازلهن والتعرف على واقعهن عن قرب.

ثانياً: عينة الدراسة وأسلوب جمع البيانات:

تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع الأسر المستوفاة بياناتها من سجلات دراسة الحالة في الأحياء التي تم تحديدها، وبلغ عددها ٣٣ أسرة، ثم إجراء تحليل كمي لخصائصها الاجتماعية والاقتصادية، أما بالنسبة لدراسة الحالة المتعمقة، فقد تم استخدام عينة غير الاحتمالية "الميسرة" من الأسر التي سهل الوصول إليها وتعاونت مع الباحثة، ولم ترفض الاشتراك في الدراسة، وقد تم إجراء مقابلات متعمقة مع البعض منها من خلال

المالية، وأنهن مسؤولات عن الأعمال المنزلية وكسب لقمة العيش من أجل الأسرة، وافتقار المرأة إلى الحرية في إنفاق الأموال التي تكسبها، وسيادة النظام البطيركي، واقتصار التنشئة الاجتماعية على الأقارب الذين يعيشون داخل الحدود الجغرافية للحى، إضافة إلى ارتفاع معدل الفقر وعدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية.

التعليق على الدراسات السابقة:

تطرقت الدراسات السابقة لمشكلة الفقر في المجتمع واختلفت في الموضوعات التي تناولتها، فركزت دراسة السيد (١٩٩٤م) على الآثار الاجتماعية المترتبة على الفقر، وتناولت دراسة النعيم (٢٠٠٩م) ودراسة الجبر (٢٠١٥م) ودراسة (Ilkim Markoc 2021) الفقر الحضري وأسباب الهجرة إلى المدن والمشكلات التي تواجه الأسر الفقيرة المهاجرة، وآليات التكيف التي تستخدمها المرأة الحضرية، بينما ركزت دراسات أخرى، على غرار دراسة مقداد (٢٠١٢م)، ودراسة الرشيد (٢٠١١م)، ودراسة العضيلة (٢٠٠١م) على الأسر الفقيرة من حيث سماتها وخصائصها البنائية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ومقارنة الأسر الفقيرة بالأسر غير الفقيرة. واختلفت المناهج التي تم استخدامها في هذه الدراسات وكذلك العينات التي تم سحبها للحصول على البيانات. وبشكل عام، تمكنت الباحثة من خلال الاطلاع على هذه الدراسات من اكتشاف وجود هذه منذ القدم وتعدد العوامل المسببة لها وتداخلها، الأمر الذي يدعو إلى الحاجة للمزيد من الدراسات لفهم هذه المشكلة وتحديد أسبابها وآثارها خصوصاً وأنها متجددة مع كل ما يطرأ على المجتمعات من تغييرات اجتماعية واقتصادية، وقد تمت الاستفادة من الإطار النظري للدراسات السابقة، ومن النتائج والتوصيات التي توصلت لها في صياغة مشكلة الدراسة وأهدافها. وقد تشابهت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة التي تم حصرها في الاهتمام

نتائج الدراسة

أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

للمستفيدات من الجمعية

جدول رقم (١). توزيع مجتمع الدراسة حسب اسم الحي الذي يُقمن فيه

النسبة المئوية	العدد	الحي
٥٢	١٧	العود
٣٦	١٢	الصالحية
٣	١	غبيراء
٩	٣	الفيصلية
١٠٠	٣٣	المجموع

توضح بيانات الجدول رقم (١) بناءً على السجلات الخاصة بالأسر السعودية المسجلة في جمعية بنين للتنمية الاجتماعية للاستفادة من الخدمات والبرامج المقدمة لهن أن عددها ٣٣ أسرة، وتمثل مجتمع الدراسة للأسر في وسط الرياض وتضم أحياء: العود، والصالحية، وغبيراء، والفيصلية. ومن واقع السجلات يظهر أن أعلى نسبة للأسر المسجلة في الجمعية هي من حي العود، إذ تجاوزت النصف ٥٢٪، تليها الأسر في حي الصالحية بنسبة ٣٦٪، ثم حي الفيصلية ٩٪، وأقل نسبة من الأسر في حي غبيراء ٣٪. وقد تُعزى هذه النتيجة إلى قصر خدمات الجمعية على الأسر السعودية التي ربما هي أكثر تركيزاً في حي العود والصالحية بينما يضم حيًا غبيراء والفيصلية غالبية غير سعودية.

جدول رقم (٢). توزيع مجتمع الدراسة حسب حالتهم

الاجتماعية

النسبة المئوية	العدد	الحالة الاجتماعية
٣٠	١٠	متزوجة
٥٢	١٧	مطلقة
١٨	٦	أرملة
١٠٠	٣٣	المجموع

عمل زيارات منزلية لها والبعض في الجمعية وقد بلغ عددها عشر حالات.

ثالثاً: جمع البيانات

لجمع بيانات الدراسة تم اتباع الخطوات التالية للتمهيد للمقابلات مع الأسر:

- الحصول على أرقام الهواتف من سجلات دراسة الحالة لكل أسرة في جمعية بنين (مرفق رقم ١ نموذج للسجل لدراسة الحالة).

- التواصل هاتفياً مع المستفيدات من خدمات جمعية بنين والمترددات عليها لحضور دورات أو تلقي معونات مادية، وتنظيم لقاءات معهن للتعريف بموضوع البحث وهدفه، وسبب اختيارهن، ثم أخذ موافقتهن على إجراء المقابلة وتحديد موعد للزيارة المنزلية، وفي حالات تعذر ذلك لأسباب أسرية أو عائدة لظروف المبحوثة، تم إجراء مقابلة مفتوحة في الجمعية.

- الحضور في الموعد الذي تم الاتفاق عليه مع المبحوثات والاتصال عليهن مسبقاً للتأكد من استعدادهن لزيارة الباحثة، وتجهيز جهاز التسجيل والتأكد من عمله جيداً، وتجهيز دفتر صغير وقلم لتدوين الملاحظات.

- الحرص على الاتفاق مع المبحوثة على موعد المقابلة الثانية إن استدعى الأمر ذلك، أو الاكتفاء بالاتصال الهاتفي في حال الرغبة في بيانات إضافية تتطلبها الدراسة.

- تفرغ التسجيلات مباشرة بعد الانتهاء من المقابلات، وتدوين الملاحظات التي رصدها الباحثة أثناء المقابلة للاستفادة منها أثناء التحليل الكيفي.

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة الأميات والحاصلات على تعليم ابتدائي جاءت متساوية بنسبة ٣٦,٣٪ لكل منهما، تليها الحاصلات على تعليم ثانوي بنسبة ١٥٪، وأقلهن الحاصلات على تعليم متوسط بنسبة ٣٪، مما يعكس انخفاض المستوى التعليمي لغالبية المبحوثات.

جدول رقم (٥). توزيع مجتمع الدراسة حسب الدخل الشهري للأسرة ومصادره

النسبة	العدد	الدخل الشهري
٣٦,٣	١٢	أقل من ٣٠٠٠ ريال
٢٤,٢	٨	من ٣٠٠٠ إلى أقل ٦٠٠٠
١٢	٤	من ٦٠٠٠ إلى أقل ٩٠٠٠
٢٧,٢	٩	٩٠٠٠ ريال فأكثر
١٠٠	٣٣	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) انخفاض مستوى الدخل الشهري للأسرة لمعظم المستفيدات، إذ بلغت نسبة من يقل دخلهن عن ٣٠٠٠ ريال ٣٦,٣٪ من مفردات المجتمع، وأقل من ٦٠٠٠ بنسبة ٢٤,٣٪، أما من بلغ دخلهن الشهري ٩٠٠٠ ريال فأكثر فسيتهن ٢٧,٢٪. وعلى الرغم من أن هذه الفئة تعد متوسطة الدخل نسبياً، فإنها توضح أن دعم الجمعية لا يقتصر على الأسر شديدة الحاجة، وإنما يمتد ليشمل من ترى الجمعية أنه يستحق الدعم وفقاً لعدد من المؤشرات؛ مثل: ظروف الأسرة الصحية، وحجم الأسرة، والحالة الاجتماعية. وبذلك يتبين أن بعض هذه الأسر المستفيدة تقوم الجمعية بدعمها على الرغم من تنوع مصادر الدخل لديها والتي شملت: الضمان الاجتماعي، وحساب المواطن، إضافة إلى راتب التقاعد، وراتب التأهيل الشامل من الأسر التي لديها أبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة، والنفقة لأبناء المطلقات (لا تتجاوز ٤٠٠ ريال)، وقلة من ذكروا أنهم يتقاضون نفقة بسبب سوء الوضع الاقتصادي بشكل عام للمنفقين

يتبين من الجدول أعلاه ارتفاع أعداد المطلقات والأرامل المستفيدات من خدمات الجمعية بلغ عدد المطلقات ١٧ حالة يمثلن نسبة ٥٢٪، أما الأرامل فبلغت نسبتهم ١٨٪. وبذلك يتضح أن غالبية مجتمع الدراسة من المطلقات والأرامل بنسبة ٧٠٪، ووضعهن الاجتماعي هذا يفسر حاجتهن للمساعدة التي يتلقينها من الجمعية.

جدول رقم (٣). توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة

النسبة المئوية	العدد	شريحة عدد أفراد الأسرة
٤٢,٤	١٤	أقل من ٥ أفراد
٤٨,٤	١٦	من ٥ إلى أقل ١٠ أفراد
٩,١	٣	من ١٠ إلى أقل من ١٥ أفراد
١٠٠	٣٣	المجموع

يوضح الجدول رقم (٣) أن ٤٨,٤٪ من مجتمع الدراسة يتراوح عدد أفراد أسرهن من ٥ إلى ١٠، يليه عدد الأقل من ٥ أفراد ٤١٪ بنسبة ٤٢٪، وأخيراً عدد من ١٠ إلى ١٥ بنسبة ٩٪، وهذا يشير إلى كبر حجم الأسر المستفيدة من خدمات الجمعية. وإذا ما أخذ في الاعتبار كون غالبية نساء المطلقات وأرامل، فإن ذلك يفسر مدى حاجتهن إلى طلب الرعاية من الجهات ذات العلاقة مثل جمعية بنیان.

جدول رقم (٤). توزيع مفردات المجتمع حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي
٣٦,٣	١٢	أمية
٩	٣	تقرأ وتكتب
٣٦,٣	١٢	ابتدائي
٣	١	متوسط
١٥	٥	ثانوي
١٠٠	٣٣	المجموع

تظهر نتائج ملكية السكن أن ٤٢,٤٪ من مفردات مجتمع البحث يسكنون في منازل إيجار، و ٢٧,٢٪ منهم لديهم منازل ملك، و ٢٤,٢٪ يُقمن في منازل صدقة وسبيل، وهي منازل فارغة تركها الملاك صدقة أو سبيلاً للأسر الفقيرة التي تعجز عن استئجار مسكن للإقامة فيه، وغالبا ما تكون هذه المنازل من غير ماء ولا كهرباء وغير صالحة للإقامة، ولكن ظروفها المادية أجبرتها على الإقامة فيها.

على أبنائهم. وعند التقصي عن دخل الأسر الذي تجاوز ٩ آلاف ريال فأكثر تبين أنه يشمل المكافأة المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

جدول رقم (٦). توزيع مفردات المجتمع حسب نوع الملكية للسكن

نوع السكن	العدد	النسبة
ملك	٩	٢٧,٢
إيجار	١٤	٤٢,٤
وقف	٢	٦,٠
سبيل	٥	١٥,٢
صدقة	٣	٩,٠
المجموع	٣٣	١٠٠

ثانيا: نتائج دراسة الحالة المتعمقة للمستفيدات

جدول رقم (٧). بيانات الحالات التي تمت مقابلتهن

م	السن	الحالة الاجتماعية	الحي	عدد الأبناء ذكور وإناث
الحالة الأولى	٤٠ سنة	متزوجة وهي الزوجة الأولى	العود	٨
الحالة الثانية	٥٥ سنة	أرملة كانت الزوجة الثانية	العود	٥ وتسكن ابنتها المطلقة معها
الحالة الثالثة	٣٠ سنة	أرملة كانت الزوجة الثالثة	العود	٤
الحالة الرابعة	٤٠ سنة	مطلقة تزوجت ٣ مرات	العود	٣ تسكن معها الابنة الأرملة
الحالة الخامسة	٥٠ سنة	متزوجة	الصالحية	٥ لديها ثلاث أولاد من الزوج الأول
الحالة السادسة	٣٠ سنة	مطلقة	غيبرا ثم انتقلت إلى الفيصلية	٢ تعيش كل منهما في منزل أسرتها
الحالة السابعة	٣١ سنة	متزوجة	العود	٧
الحالة الثامنة	٤٥ سنة	متزوجة	العود	١١
الحالة التاسعة	٤٧ سنة	متزوجة	العود	٩
الحالة العاشرة	٣٣ سنة	مطلقة	لعود	١٠

أولاً: نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول: ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للحالات؟

أوضحت نتائج دراسة الحالة المتعمقة للمستفيدات ممن يسكنن في حي العود، وحي الصالحية أنهن جميعاً من الأسر النازحة إلى مدينة الرياض من مناطق أخرى في المملكة. وتتصف أغلب الأسر في الأحياء محل الدراسة بغياب العائل (رب الأسرة)، إما بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجرة للزوجة، أما المتزوجات منهن فلسنا بأفضل حال من غير المتزوجات، وذلك لكون الأزواج في الغالب إما عاطلون عن العمل أو متقاعدون يعيشون على راتب التقاعد الذي لا يفي بالاحتياجات الأسرية، أو مرضى يعجزون عن العمل، ونتيجة لذلك تشير الحالات إلى أنهن يضطرن للبحث عن عمل لتوفير مصدر دخل للأسرة، أما حجم الأسرة فتتصف كافة الحالات بكبير الحجم حيث يتراوح عدد أفرادها ما بين ٦ إلى ١١ فرداً "ذكوراً وإناثاً" من زوجة واحدة وأحياناً من زوجتين فأكثر، إذ ينتشر التعدد عند الرجال رغم محدودية دخلهم الشهري، وغالباً ما تقيم الزوجات في منزل واحد مما يضاعف عدد أفراد الأسرة ويزيد من احتياجاتهم والمعيشية.

وقد أشارت إحدى حالات من يقمن في منزل واحد مع ضرتها بأنها الزوجة الثالثة وأن علاقتها جيدة بالزوجتين السابقتين، وتذكر أن لديها أربعة أطفال وأن الزوج متوفى، لذا فهي مضطرة للإقامة مع ضرتها لتقاسم راتب التقاعد للزوج المتوفى على الأسر الثلاث، وبلغ نصيبها من ذلك (٣٩٧) ريالاً وهو بالكاد يفي باحتياجاتها مع أبنائها الأربعة وأكبرهم عمره ١٥ عاماً.

ومما أسهم في زيادة عدد أفراد الأسرة وكبر حجمها بين الحالات العامل الثقافي، إذ إن جميع الزوجات إما أميات وإما شبه أميات، وإما صغيرات السن، ويجهلن أو يمتنعن عن استخدام الموانع لتنظيم النسل بحجة أنه كلما زاد عدد الأبناء زادت مساعدة الضمان الاجتماعي التي تصرف لهن إن كانت الأسرة من مستحقات الضمان.

وقد أجابت إحدى حالات المستفيدات (ع/س) أثناء المقابلة بأن عمرها ٣١ سنة ولديها سبعة أطفال ولا تستخدم موانع الحمل ولا ترغب في استخدامها، فيما أوضحت حالة أخرى تبلغ من العمر ٤٥ سنة وتعمل بائعة في سوق البطحاء بأن لديها أحد عشر طفلاً سبعة ذكور وأربع إناث ولا تزال مستمرة في الإنجاب، ولا ترغب في التوقف ولا في استخدام أي منظم للحمل على الرغم من أن طفلها الأخير لم يتجاوز العامين، وتقيم أسرتها في مسكن شعبي صغير الحجم تملكه الأسرة في حي العود.

وقد تبين أن المبررات لعدم الرغبة في التوقف عن الإنجاب والميل إلى زيادة عدد أفراد الأسرة لدى جميع الحالات متشابهة إلى حد كبير، مما يؤكد أن هناك ثقافة متأصلة سائدة لديهن بأهمية الإنجاب وزيادة عدد أفراد الأسرة بدليل أن أمهات الحالات أيضاً يتصفن بالشيء ذاته وهو الرغبة في زيادة الخصوبة وكثرة عدد الأولاد ذكورا وإناثاً على الرغم من محدودية الدخل للأسرة، بل أحياناً انعدام وجود دخل، إذ إن إنجاب الأولاد بالنسبة لهن يمثل قيمة معنوية تتمثل بالعزوة والقوة، كما يعتبره قيمة اقتصادية تتمثل في كفالة الآباء وتوفير الأمان والعون الاقتصادي لهم ولا سيما في سن الشيخوخة. كما تبين أن غالبية الأسر موضع الدراسة أسر ممتدة، إذ إن الأولاد المتزوجين يقيمون مع آبائهم أو يسكنون في مساكن قريبة منهم. أما الفتيات المتزوجات فيسكن غالباً بالقرب من

بالتعليم إطلاقاً، وإما حاصلات على تعليم ابتدائي، وقلة أكملن المرحلة المتوسطة فما فوق، وقد انعكس انخفاض المستوى التعليمي لديهن في عدم الاهتمام بإلحاق أولادهن بالتعليم في السن الإلزامي، أو إهمال الأب استخراج شهادات ميلاد لهم، مما تسبب في عدم إضافتهم في سجل الأسرة وحرمانهم من التسجيل النظامي في المدرسة. وإن حدث التحاقهم بالتعليم الأساسي، فغالباً ما يتسربون منه في المرحلة الابتدائية أو المرحلة المتوسطة، إذ أفادت إحدى حالات المستفيدات (ب/س) أن لديها ثمانية أبناء ذكورا وإناثاً تسربوا من التعليم منذ المرحلة الابتدائية باستثناء واحد منهم فقط أكمل المرحلة الثانوية".

كما أجابت أخرى (ع/س) بأن لديها سبعة أبناء خمسة منهم مضافون في سجل العائلة باستثناء اثنين لا تزال أوراقهم عالقة في الأحوال المدنية بسبب التأخر في استخراج وثيقة الميلاد، كما أن البعض منهم لم يلتحق بالمدارس، إذ يعاني الابن الكبير (١١ عاماً) من صعوبات التعلم، فترتب على ذلك إهمال الأسرة لحاقه في السن النظامي بالتعليم الابتدائي ومن ثم رفضت المدارس قبوله. وتعد الظروف المادية للأسرة من أبرز العوائق لإكمال البعض تعليمهم، إذ أشارت إحدى الحالات إلى أنها أرملة تبلغ من العمر (٣١ سنة) ولديها أربعة أطفال وتسكن في حي العود وتدرس في المرحلة الجامعية، ولكن بسبب ظروفها الأسرية والاجتماعية تتوقف أحياناً عن الدراسة.

وجاءت بعض من تلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية متفقة مع دراسة النعيم (٢٠٠٩م) على الرغم من الفترة الزمنية الفاصلة بين الدراستين، إذ توصلت الباحثة إلى أن الأمية منتشرة بين أكثر من نصف أرباب

أسرهن. ولا يقتصر الأمر في المشاركة في المسكن لدى الحالات موضع الدراسة، بل يمتد ليشمل المشاركة الاقتصادية، إذ ذكرت الحالة (م/ش) أن أحاسها الأكبر متزوج ويسكن في حي الصالحية بالقرب منها مع والدته، ويستفيد من راتب التقاعد للوالد وكذلك راتب الضمان، كما أشارت أخرى أن خالتها مسنة وليس لديها أبناء، مما جعلها تستأجر لها منزلاً في الحي نفسه بالقرب منها تقيم فيه مع أمها، ويتم دفع مبلغ الإيجار مما يصرف لها من الضمان الاجتماعي.

ويؤكد انتشار السلوك الإنجابي لدى معظم المبحوثات النتيجة التي توصلت إليها دراسة السيد (١٩٩٤م) في مدينة طنطا، والتي أظهرت أن السلوك الإنجابي لدى الفقراء مرتبط بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومن هنا فلا جدوى من محاولة إقناع الفقير بقيمة تنظيم النسل مادام يعاني من قسوة الفقر والحرمان المادي.

وغالباً ما يسكن في المنزل الواحد الأبناء المتزوجون مع زوجاتهم وأبناؤهم، وقد تقيم الفتيات مع أسرهن بعد طلاقهن أو وفاة الزوج أو دخوله السجن، فقد ذكرت إحدى الحالات (د/س) بأنها مطلقة ولديها طفلان وتقيم في منزل الأسرة (الأب والأم) المكون من ثلاث غرف مع أربع أخوات اثنتان منهن مطلقات، وأربعة إخوة اثنان منهم متزوجون، وترغب في الاستقلال في مسكن مع أبنائها، ولكن وضعها المادي لا يسمح لها، فسجلت اسمها في وزارة الإسكان للحصول على مسكن وهي تنتظر دورها.

الخصائص التعليمية:

يغلب على حالات المستفيدات اللاتي تمت مقابلتهن انخفاض المستوى التعليمي، فأغلبهن إما أميات لم يلتحقن

جيدة، إلا أن الاستثمار في الأولاد بتشجيعهم على إكمال تعليمهم الجامعي أو حتى التعليم المهني معدوم لدى الأسر التي تمت دراستها، إذ لم تصادف الباحثة أي أسر ذكرت أن لديها أبناء التحقوا بالتعليم الجامعي، وكان الحد الأقصى لتعليمهم هو مستوى التعليم الثانوي فأقل.

الخصائص المهنية:

نتيجة تدني المستوى التعليمي للأبناء، أصبح من الصعب عليهم الحصول على وظائف تساعد في الإنفاق على أسرهم، فقد يوجد في الأسرة من تفوق أعمارهم (١٩) عاما وهم عاطلون عن العمل، أو يعملون في وظائف مؤقتة ثم يتركونها، إذ ذكرت الحالة (م/ش) أن ابنها من زوجها الأول غير متعلم وعمره ١٩ عاما ولا يعمل على الرغم من أنه يملك هوية وطنية ولا يعاني من أي مرض يعيقه عن العمل، أما الحالة (ز/س) فلديها سبعة أبناء ثلاثة منهم تم فصلهم من العمل بسبب كثرة الغياب وعليهم دين مبالغ أقساط سيارة لم يتم سدادها، مما ترتب عليه إيقاف الخدمات عليهم وتعطلهم عن العمل.

ومن الخدمات التنموية التي تقدمها جمعية بنين للأسر المستفيدة توفير وظائف للراغبين في العمل من الشباب من الجنسين، إلا أن عدم الجدية من قبل البعض منهم جعلتهم يرفضون العمل، ولعل السبب في ذلك حسب ما أدلت به الأخصائيات الاجتماعيات من خلال خبرتهن في التعامل مع الأسر المستفيدات من الجمعية هو المساعدات التي توزع عليهم من قبل فاعلي الخير الذين يأتون إلى لتوزيع مساعدات نقدية أو عينية (أغذية، ملابس، مفروشات)، ويتم إعطاء الأسر مبالغ مالية، ومنها يأخذ الشباب والمراهقون مصروفًا ينفقونه في شراء السجائر، وأحيانا يتم استغلال ضعاف النفوس

الأسر، وكذلك ترتفع نسبة الأسر التي لديها أبناء ذكور متسربون من التعليم العام، وأن الأسرة في تلك الأحياء كبيرة الحجم، ويوجد فيها نمط الزواج المتعدد، كما أظهرت نتائج دراسة الخاروف (٢٠١٢م) أن المستوى التعليمي لأرباب الأسر الفقيرة متدني مقارنة بالمستوى التعليمي لأرباب الأسر غير الفقيرة. وتوصلت دراسة العضيلة (٢٠٠١م) أيضاً إلى أن متوسط حجم الأسرة الفقيرة (٧,٥) أفراد ومتوسط الدخل الشهري (٦٢,٤٧) دينار، ونصيب الفرد من مجمل دخل الأسرة أقل من ٢٠ ديناراً. أما المستوى التعليمي للأب في الأسر الفقيرة فكان متدنياً بنسبة أمية مرتفعة.

وتسود ثقافة التمييز بين الجنسين، إذ يقل حرص الأسرة على تعليم الفتيات ويتسربن من التعليم في سن مبكر، كما تتم تربيتهم على أن الأخ هو صاحب السلطة في المنزل على أخواته، وينتشر بين الأسر في تلك الأحياء تزويج الفتيات في سن مبكر مما يترتب عليه انقطاعهن عن التعليم على اعتبار أن مستقبل الفتاة في بيت زوجها، وغالباً ما يتزوجن من رجال من نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ويترتب على زواجهن المبكر الإنجاب في سن مبكر ومشكلات صحية مثل فقر الدم وانخفاض الضغط وسوء التغذية، فمن ضمن حالات المستفيدات اللاتي تمت مقابلتها (س/ن) وهي مطلقة عمرها ٣٣ عام ولديها عشر أولاد، وكانت قد تزوجت في سن السابعة عشر، وهي لا تعمل، وتعيش في منزل وقف مع أبنائها من دون نفقة من قبل والدهم، ولم يلتحق أي منهم بالمدرسة بسبب إهمال الأب إضافتهم مما ترتب عليه بقاؤهم في المنزل من دون تعليم.

وعلى الرغم من مجانية التعليم الجامعي وإمكانية الالتحاق به في حال حصول الطلبة على معدلات

ثلاثة أطفال، ولا يوجد دخل ثابت لأسرتها، إذ تتلقى مساعدات مالية من أسرتها حسب المستطاع، ومساعدات من فاعلي الخير والجيران.

وتعاني بعض الأسر مع انخفاض دخلهم من ديون تتمثل في قروض بنكية واجبة السداد، مما أدى إلى دخولهم السجن أو إيقاف الخدمات عليهم وتعطل مصالحتهم، وقد يهرب البعض منهم تاركاً الأسرة من دون عائل، فقد ذكرت إحدى الحالات (ع/س) إلى أنها تقيم في منزل وقف متهاك مع أطفالها السبعة من دون وجود الأب الذي غادرهم إلى مدينة أخرى هرباً بعد عجزه عن إكمال سداد قرض بنكي بقيمة ٩٠٠٠ ريال.

وتتسبب مشكلة تراكم الديون التي تعاني منها أغلب الأسر المستفيدة موضع الدراسة، سواء رب الأسرة الأب أم الأبناء الذكور ممن يعجزون عن السداد في إيقاف الخدمات عليهم، وهذه مشكلة يترتب عليها التعطل عن العمل مما يزيد الوضع الاقتصادي للأسرة سوءاً، ويجبر المرأة (الزوجة/الأم) على البحث عن عمل في أعمال هامشية؛ مثل: بائعات في الأسواق، أو شراء المثلجات والخروج لبيعها على المارة، أو حرف بسيطة مثل صنع مسابح أساور وبيعها. وعليه تصبح المرأة هي المُعيلة للأسرة في ظل استسلام الذكور القادرين على العمل من إيجاد حلول لأوضاعهم. وفي حال حصولهم على وظائف يسارعون إلى الاقتراض من البنوك إما لشراء سيارة أقساط، وإما للانخراط في مشروعات تجارية غير مدروسة، فتكون النتيجة الفشل والعجز عن السداد والوقوع في الديون التي تؤدي بهم إلى السجن، فقد ذكرت إحدى الحالات بأن زوجها سجن بسبب الديون المتراكمة عليه. وعندما سُئل عن الحلول الممكنة لمشكلة الديون مثل التقدم على منصة إحسان أو غيرها من التطبيقات، تبين

منهم من المراهقين والشباب في الحي في ترويج الممنوعات، مما يوقعهم في قبضة رجال الأمن ودخول السجن، إذ ذكرت إحدى الحالات أن ابنها الأكبر كان يعمل في وظيفة جيدة، إلا أنه تم التغير به من قبل أصدقاء السوء، وقبض عليه بسبب التعاطي والترويج للممنوعات وأدخل السجن مدة طويلة، وأفادت أخرى أن ابنها وأزواج بناتها تم سجنهم جميعاً في قضايا مخدرات. لذلك يمكن القول إن معظم أفراد الأسر المستفيدة عاطلون عن العمل، وليست لديهم دوافع للالتحاق بأي عمل نتيجة ما يحصلون عليه من مساعدات توفر لهم الحد الأدنى من المعيشة، سواء من المخصصات الحكومية، أم من الجمعيات الخيرية، أم من قبل فاعلي الخير.

ثانياً: نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثاني: ما المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الحالات؟

ترتبط المشكلات الاجتماعية للأسر بشكل كبير بمشكلاتهم الاقتصادية، إذ أفرز سوء الوضع الاقتصادي للأسرة عدداً من المشكلات الأخرى، ومن بين هذه المشكلات التي تم رصدها الآتي:

انخفاض الدخل:

يتصف الوضع الاقتصادي لمعظم الأسر موضع الدراسة من المستفيدات من الجمعية بالانخفاض الشديد الذي لا يكفي لسد احتياجاتهم المعيشية، وهذا سبب التحاقهم بجمعية بنين وتسجيلهم فيها لتلقي المساعدات المالية والعينية من غذاء وملبس وأثاث، إذ ذكرت إحدى الحالات (د/س) أن مصدر دخلها الشهري الضمان الاجتماعي ١٩٠٠، وحساب المواطن ١١٠٠ وبالكداد يفني هذا الدخل باحتياجاتهم، كما أفادت أخرى بأن زوجها عاطل عن العمل وعليه إيقاف خدمات، ولديها

وشعور الفقراء بالخوف وعدم الأمان، والقلق الدائم لعدم وجود حلول فعلية لحل مشكلاتهم، وضعف سلطة الوالدين على أبنائهم، وهجر رب الأسرة وخسارتها لمصدر رزقها الأساسي.

مشكلات المسكن:

تنوع مشكلات السكن وتختلف باختلاف نوع المسكن ومقره، وملكيته، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن المستفيدين يتوزعون على عدد من مساكن الوقف الخيري والمنازل الشعبية في حي العود، والإيجار في أحياء مثل الصاحية ومنفوحة، والفيصلية، وقلة من يملكون المسكن الذي يُقمن فيه.

وتعد منازل الوقف تفاعلاً إنسانياً يديه المحسنون مع الحالات المحتاجة التي يعرفونها ويسمعون عنها، وكثير من الأسر المحتاجة لا تستطيع دفع الإيجار فيثقل كاهلها ويراكم عليها ديوناً تترتب عليها مشكلات مالية واجتماعية، لذلك يقوم بعض المحسنين بإعطائهم مسكناً، وقد أشارت بعض الحالات ممن يقمن في منازل وقف منذ فترة زمنية طويلة إلى بعض أوضاع تلك المنازل، إذ ذكرت الحالة (م/ش) وهي متزوجة وعمرها ٥٠ سنة أنها تسكن منذ ١٣ سنة في منزل وقف مكون من غرفة للنوم، وصالة، ومطبخ، ودورة مياه، وعدد أفراد أسرتها خمسة، ولا يتوافر في المنزل سوى مكيف واحد صالح للاستعمال، وأثناء سقوط الأمطار يعانون من تسرب المياه داخل المنزل، وقد تقدمت المستفيدة للجمعية بطلب مكيفات ومساعدة مالية لترميم الوقف السكني، كما أنها تنتظر دورها في الحصول على سكن ضمن برنامج الإسكان التنموي بالتعاون مع جمعية بنیان الخيرية للإسكان، وجميعها تعدّ من مبادرات مشروع الحياة الكريمة التي تقدمها جمعية بنیان للأسر المحتاجة.

عدم معرفتهم بما أو حتى كيفية الاستفادة من خدماتها المتضمنة التفريغ عن الأسر المحتاجة، فهذه الأسر بهذا الوضع تعدّ وفق معطيات نظرية المسؤولية الشخصية المسؤول الأول عن أوضاع الفقر التي تعيشها، إذ يذهب منظرو هذا الاتجاه إلى لوم الأشخاص عن خلق المشكلات لأنفسهم، ويرون أن الفقراء يستطيعون تلافي مشكلاتهم عن طريق العمل الجاد والخيارات الصحيحة. كما تؤكد بعض النظريات أن بعض العوامل الشخصية من مصادر الفقر، وترى أن الأفراد في محاولتهم تحسين أوضاعهم المعيشية يخططون للمستقبل، إلا أنهم أمام خيارات صعبة تتطلب الاستثمار على المدى البعيد وعندها يختارون الأسهل والأسرع المتمثلة في الخيارات قصيرة المدى وذات العوائد المحدودة، وبالتالي فهم يجنون نتائج الخيارات التي سلكوها، بينما يستثمر آخرون في التعليم والتدريب كخيارات تقود على المدى البعيد إلى الوظائف ذات العوائد (شيراز، ٢٠١١م، ص ٢٤).

وفيما يتعلق بمصادر الدخل، تبين أنها تتركز في الضمان الاجتماعي، وحساب المواطن، وراتب التقاعد إذا كان يصرف لرب الأسرة، وفي حال عمل المرأة يقطع الضمان الاجتماعي، وتبين من خلال المقابلات أن المرأة هي التي تتولى الإنفاق على الأسرة من خلال عملها كبائعة في المحلات التجارية، أو عاملة نظافة في مدرسة أو شركة، وتتراوح الرواتب التي يتقاضونها من ٢٧٠٠ إلى ٣٥٠٠ ريال شهرياً. وفي حال وجود أبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة تصرف لهم إعانات سنوية تستفيد منها الأسر غالباً. واتفقت المشكلات الاقتصادية للأسر مع ما توصلت إليه دراسة العضائية (٢٠٠١م)، إذ أظهرت النتائج وجود مشكلات يعاني منها الفقراء تتلخص في الازدحام داخل المنزل لكثرة أفراد الأسرة،

إلى مستودعات لبضائعهم المخالفة التي يعرضونها في بسطات عشوائية في وضوح النهار، وإما إلى مقر سكن يلجؤون إليه للمبيت ليلاً. كما تتصف تلك الأحياء بضيق الشوارع والممرات ونقص الخدمات الصحية والنظافة نظراً لكثرة المخلفات والقمامة التي يتم التخلص منها ورميها بطريقة عشوائية.

مشكلات الأمن:

اشتكت معظم الحالات من عدم الشعور بالأمن وتحديدًا في الليل، مع عدم توافر الإنارة، مما يسهل جرائم السرقات، والسطو على المنازل، وسرقة أسطوانات الغاز لبيعها، كما يستغل البعض تلك الأحياء في الترويج للمخدرات أو استخدام البيوت المهجورة للتخفي فيها أثناء التعاطي. وغالباً ما تتعرض تلك الأحياء لحمولات مستمرة من الجهات الأمنية وبشكل يومي لرصد المخالفات ومحاصرة المخالفين من جميع الجنسيات.

ويعدّ عدم الشعور بالأمن في تلك الأحياء من أبرز المشكلات التي اشتكت منها الحالات خصوصاً إذا كانت المرأة أرملة أو مطلقة أو مهجورة وتقيم مع أطفالها، وهذا ما ذكرته إحدى الحالات وهي أرملة شابة تبلغ من العمر ٣٠ عاماً ولديها أربعة أطفال أكبرهم يبلغ من العمر ١٢ عاماً، إذ أشارت إلى أن الحي الذي تقيم فيه تكثر فيه المشكلات الأمنية خصوصاً في الليل، إذ تكثر المضاربات بالسكاكين والعصي، والسطو على المنازل، وسرقة أسطوانات الغاز. وتضيف الحالة أنها تخاف على أبنائها عند اضطرارها للخروج لحضور دورة في الجمعية، مما يجعلها ترسل أولادها إلى منزل أهلها، أو تقفل عليهم الباب إلى حين عودتها. وأشارت الحالة إلى أنها ترغب في الخروج من الحي والانتقال إلى حي أنظف وأفضل من الحي الذي تسكن فيه، وطلبت من الجمعية دعمها

أما الأسر التي تسكن في منازل للإيجار، فالبعض منها يتلقى مساعدات أهل الخير لسداد مبلغ الإيجار، ومن الأسر من تُقسط مبلغ الإيجار شهرياً حسب ظروفها المالية، ومنها من لا تتمكن من الدفع المنتظم لمبلغ الإيجار، مما يترتب عليه قيام صاحب العقار بفصل الكهرباء والماء عنها، مما يزيد وضعها السكني سوءاً، إذ ذكرت المبحوثة (ع/س) التي تقيم في منزل قديم في حي العود مع أطفالها السبعة أن المالك يتردد عليها طلباً لمبلغ الإيجار ولا يتوافر في المنزل الماء ولا الكهرباء، وقد قام الجيران بمساعدتها بالتشبيك العشوائي للكيبيل لتشغيل مكيف الغرفة التي يستخدمها جميع أفراد الأسرة. ومن خلال زيارات بعض الأسر من أجرت الباحثة معهن المقابلة، تمت ملاحظة سوء الوضع العام للمنزل وقدمه وصغر حجم الغرف وارتفاع قيمة الإيجارات والتي تتراوح ما بين ١٤ و ١٧ ألف ريال سنوياً. ومن خلال ملاحظة الأحياء السكنية موضع الدراسة تبين أن أحدها يوجد فيه الكثير من بيوت الطين القديمة جداً لا يعرف أصحابها ويرمي سكان الحي مخلفاتهم فيها، والبعض من تلك المنازل يتم اتخاذها مأوى للأسر، إذ ذكرت الحالة (ع/ش) أنها سكنت في هذا المنزل مع ابنتها المطلقة وولدها بعدما خرج منه شخص آخر، وهي لا تدفع إيجاراً، لأنها لا تعرف من هو صاحب المنزل، ولا يوجد ماء ولا كهرباء، ونظراً لرداءة المسكن من الداخل فهم يفترشون خارجه منتظرين السيارات المارة من فاعلي الخير ممن قد يقدم لهم مساعدات مالية أو عينية.

كما تتصف أحياء أخرى بمنازل شعبية ذات أجزاء مهدمة عمرها مجهولو الهوية واتخذوها ملاجئ، وتنتشر في هذه الأحياء العمالة الوافدة والعمالة المخالفة لأنظمة الإقامة التي تقوم باستغلال المنازل المهجورة وتحويلها إما

إلا متأخرين بسبب السهر في جلسات تخزين القات (أبو زيد، ٢٠٢١م، ص ٧٥). وقد أشارت إحدى الحالات إلى دخول زوجها وأخيها للسجن بسبب القبض عليهم وفي حيازتهم "القات" وأن زوجها لا يعمل وأنه يخرج من المنزل مبكراً ولا يأتي إلا متأخراً ولا تعلم أين يذهب، وأن لديه إيقاف خدمات بسبب عدم تجديد بطاقة الهوية الوطنية، فهي تعاني من إهماله للأسرة وعدم مبالاته وانعدام توافر مصدر دخل للأسرة جراء ذلك. وإضافة إلى القات، يتفشى استخدام "الشمة بكثرة من قبل الرجال والنساء، بل حتى الأطفال تقليداً للكبار، وتباع الشمة في الحي بسعر زهيد لا يتجاوز خمس ريبالات.

عدم استخراج الهوية الوطنية للأبناء:

من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسر عدم إضافة الأولاد في سجل العائلة، إما بسبب إهمال الأب إكمال إجراءات استخراج شهادة الميلاد والإضافة في سجل العائلة، وإما بسبب عدم امتلاكه هوية وطنية، وإما بسبب الولادة في المنزل، فينتج عن ذلك بقاء الأبناء حتى سن المدرسة من دون هوية فيحرمون من الالتحاق المبكر بالتعليم النظامي، وتتكدب الأسرة جراء التأخر في الإضافة غرامات مالية تعجز عن سدادها، فنستمر مشكلة عدم الإضافة. وقد جسدت إحدى الحالات التي تمت مقابلتها (ف/ح) هذه المشكلة بقولها: "تزوجت من رجل لا يملك هوية وطنية بسبب إهمال والده الذي لم يكن يضيف أبنائه في الجوازات، وسبب زواجها منه خوف والدتها عليها من العنوسة، إذ لم يتقدم إليها أحد بسبب معاناتها من تشوه في الوجه بحروق، وأنجبت منه ١١ فرداً جميعهم تمت ولادتهم في المنزل باستثناء الأخير الذي احتاجت الأم خلال ولادته لعملية قيصرية، وبسبب عدم وجود هوية لدى الأب فإن جميع الأبناء من هوية وطنية. ومما يفاقم

لاستئجار سكن في حي العزيزية أو الدار البيضاء، إلا أن الشروط لا تنطبق عليها كون منزلها ملكاً يتقاسمه الوارث من الزوجات الثلاث، وقد ساعدتها الجمعية في ترميم المنزل والتأثيث.

ومن بين المشكلات الأمنية في الأحياء موضع الدراسة انتشار الانحرافات والجرائم، وإلى ذلك تشير إحدى الحالات (د/س) وهي مطلقة ولديها طفلان وتقيم مع أسرتها في منزل صغير إلى أن الحي غير آمن، ففيه تكثر المضاربات، والتحرشات، وأنها تخاف على ولدها من الانحراف إذا خرج من المنزل وتقلق عليه ولا ترتاح إلا حين عودته.

ومن المشكلات الاجتماعية الناتجة عن كثرة العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة التحرش والخطف، وقد يشكل ضيق الشوارع ووجود أزقة ومنازل مهجورة فرصة يستغلها المنحرفون للتحرش بالأطفال أو الخطف، فقد ذكرت إحدى الحالات قائلة: "مستحيل تمشي البنت.. ما ترجع"؛ هناك خطف وتحرش بالبنات.

ومن بين العادات السيئة المنتشرة بين الرجال وينتج عنها عدد من المشكلات الاجتماعية والأمنية تعاطي "القات"، وهو نبات تم إدراجه في المملكة العربية السعودية ضمن قائمة المواد المخدرة ويعاقب النظام السعودي مروجيه ومتعاطيه، ويؤدي تعاطي القات إلى عدد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فهو يستنزف الموارد المالية للأسرة والمجتمع، ويؤثر على التماسك العائلي بسبب انشغال عائلها في جلسات التخزين (التعاطي)، ويفقده التعاطي الاهتمام بأسرته، كما يفقد التعاطي الرغبة في العمل، وتنخفض إنتاجيته، وتتعطل قواه العقلية، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على مضغ القات وتخزينه، إذ لا يذهب المتعاطون إلى أعمالهم

الستين من عمره بدأ يصدر أصواتاً غريبة لم يتمكن الأطباء من تشخيصها، فاستعانت بفاعلة خير أحضرت لها نساء قمن بفحصه في المنزل وبلغنها أنه مصاب بالتوحد.

تفشي العنف:

ومن المشكلات الاجتماعية للأسر في تلك الأحياء وجود العنف بنوعيه الجسدي واللفظي، أما العنف الجسدي فغالبا ما يقع على الزوجة وأبنائها خصوصا إذا كان الزوج من مدمني الكحول أو المخدرات، فتعرض للضرب خصوصا إن كانت غير سعودية ولديها أطفال ولا تملك إقامة نظامية، فخوفا من استبعادها وحرمانها من أطفالها تتحمل الإيذاء هي وأبناؤها، وأما العنف اللفظي فيتجلى في السب والشتم بالألفاظ بذيئة بين الزوجين في المنزل وبمراى ومسمع من الأبناء إلى درجة أن ذلك يصبح مألوا لديهم، فيتبادلون الألفاظ ذاتها بينهم أو خارج الحي مع أقرانهم.

الجهل بالحقوق:

يعدّ جهل المرأة حقوقها في الأحياء المدروسة من أبرز المشكلات التي تم رصدها بين الحالات، فقد تبين جهلهن بحقوقهن وبالأنظمة والقوانين التي تكفل حقهن في الحصول على نفقة من الزوج في حال طلاقها، أو التسجيل في الضمان إذا كانت أرملة، وتستحق صرف ضمان اجتماعي لها ولأبنائها، بالإضافة إلى إمكانية طلب الطلاق إذا كانت تعنفه وتعاني من زوج مدمن يؤذيها هي وأبنائها، وحقها في طلب الطلاق إذا هجرها فترة طويلة ولا تعلم عنه شيء، وكذلك جهل بعضهن بإجراءات استخراج بطاقة هوية وطنية أو إصدار شهادات ميلاد لأبنائها لإثبات حقوقهم المدنية، وقد

هذه المشكلة أنهم يزوجون بناتهم وأبناءهم ممن لا يحملون هوية وطنية، والاكتفاء بمشهد العمدة من الشرطة، فتستمر المشكلة بإنجابهم أبناء لا يمكن إضافتهم ويحرمون من امتلاك هوية وطنية. وتوارث هذه المشكلة، تنشأ مشكلات أخرى اجتماعية واقتصادية تنتقل من جيل إلى آخر. وقد ذكرت إحدى المتطوعات في الجمعية بأنها كانت معلمة في مدرسة بالمرحلة الابتدائية في حي العود منذ ما يقارب سبعة عشر عاما ودرست طالبات من هذه الأسر، والآن هن متزوجات وبعضهن لم يكملن التعليم ويقمن مع أسرهن في الحي نفسه، ولم يخرجن منه بعد الزواج، إذ سرن حيث على خطى أسرهن نفسها من دون تطوير لأوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية ومن دون طموح بمستوى معيشي أفضل لأبنائهن.

ويفسر علماء نظرية ثقافة الفقر أوضاع الفقراء وأسرههم بوجود ثقافة الفقر في أماكن أو مناطق معينة مثل تلك التي تنتشر في الأحياء الفقيرة في المدن، فالأسرة التي تعاني من الحرمان في تلك الأحياء وتفقر إلى الوالدية السليمة وتتسم بتدني الطموح، عندما يصل الأطفال إلى سن الشباب تكون قدراتهم متواضعة، وطموحاتهم منخفضة، واستعدادهم لقبول الفقر والعيش فيه كبيرا، فالفقر هنا ينتج من جراء توارث الأجيال لمجموعة من القيم والمعتقدات، إذ تشرب الجيل الجديد ثقافة الفقر وأصبح ضحية غير قادر على الخلاص من برائتها (شيراز، ٢٠١١م، ص ٢٥).

ويترتب على عدم الحصول على الهوية الوطنية عدد من المشكلات اللاحقة؛ مثل: عدم الالتحاق بالتعليم أو الوظيفة، أو الحصول على العلاج، وتؤكد إحدى الحالات إلى أن عدم امتلاك رضيعها لهوية وطنية منعها من أخذه إلى المستشفى عندما تعرض للسقوط، وعندما بلغ

ورفض أي تعاون بينهم على الرغم من أنهم متضررون من انقطاع الكهرباء، وتضيف الحالة بأنهم يختارون حلولاً مؤقتة لمشكلاتهم وهي الاشتراك مع الجيران من خلال السحب من الكيبول لإضاءة المنزل. وذكرت أخرى أن لديها أخوات متزوجات كلهن يسكن في حي الصالحية ووضعهن المادي متشابه، وهو وضع ينطبق على جميع الحالات، ومما لاحظته الباحثة ضعف الترابط الأسري بينهن، إذ ذكرت إحدى الحالات أن منزلها احترق في شهر رمضان ولم يساعدها أحد من إخوتها الذكور، قائلة: "الواحد إن يطمئن علينا نقول الحمد لله" ولم يساندها في وقت أزمته سوى أخواتها اللاتي يقمن في الحي نفسه بتقديم كل ما لديهن لها.

الاعتقاد في المس والسحر والعين:

من بين المشكلات المعتقدات الخاطئة التي تشربت بها عادات هذه الأسر وتصرفاتها، ومنها: الإيمان بالمس والجن والأرواح والعين، ولعل الجهل وانخفاض المستوى التعليمي يجعلها تؤمن بتلك المعتقدات، إذ تؤكد إحدى الحالات أن الجني هم من أحرقوا منزلها في شهر، قائلة: "بيتي مسكون واحترق في رمضان وخسرت أثاث المنزل وساعدتني أختي بمبلغ بسيط وسكنت معها ووفر لي المالك منزلاً آخر انتقلت إليه"، كما ذكرت أن ابنتها مريضة لإصابته بمس وأنها تسكن مع أختها حتى تتعافى. وعليه يتضح أن الحالات يعانين من عدد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تفضي إحداها إلى الأخرى، مما يصعب على الجهات ذات العلاقة معالجة أوضاعهن نظراً لتشعب المشكلات وتعددتها وتداخلها.

أسهمت الجمعية منذ تأسيسها في الحي بمساعدة (٥٠) امرأة في استخراج هوية وطنية لها ولأبنائها.

زواج الأقارب:

يعدّ زواج الأقارب من المشكلات المتفشية بين الأسر موضع الدراسة، وقد يُعزى ذلك إلى الأسباب آنفة الذكر أبرزها: عدم وجود هوية وطنية لدى البعض، وانخفاض الدخل، والبطالة. وتتمثل مشكلة زواج الأقارب في توارث الأمراض للأبناء، أو إنجاب أطفال معاقين قد يصل عددهم في بعض الأسر إلى ثلاثة أطفال على الرغم من نصح الأطباء للوالدين بعدم الإنجاب للاحتمال الكبير جداً بولادة أطفال مصابين بإعاقة، إلا أن إصرارهم على مخالفة نصح الأطباء مبني على اعتقادهم بأن ذلك من القضاء والقدر وأنهم سوف يؤجرون على رعايتهم لأطفالهم مهما كانت أوضاعهم الاقتصادية عائقاً عن توفير الرعاية التي يحتاجها الطفل المعاق، كما أنهم يمتنون أنفسهم بالحصول على الإعانة السنوية التي تصرف للمعاقين ليستفيدوا منها.

ضعف الترابط الأسري:

من بين المشكلات التي تنتشر بين الأسر موضع الدراسة ضعف الترابط الأسري، فعلى الرغم من أن الأسرة مهما كانت كبيرة الحجم، فهي في الغالب لا تعيش في تكامل وإنما في صراع، إذ يسعى كل من أفرادها في الحصول على أكبر قدر من المنفعة من دون الاهتمام بغيرها، وفي هذا الصدد تذكر الحالة (د/س) أنها مطلقة وتعيش مع أسرتها في منزل مفصول عنه الكهرباء بسبب عدم سداد فاتورة متراكمة بلغت ٤٠٠٠ ريال، ولديها إخوة متزوجون يعيشون في المنزل ذاته قاموا ببناء غرفة ودورة مياه لينتفعوا بها، وعلى الرغم من أنهم يعملون، إلا أن كلا منهم ينتظر غيره لسداد الفاتورة

المستفيدة إلى أسر منتجة بدعمها وتطويرها من خلال الورش التدريبية والتسويق لها بمشاركتها في الفعاليات الخارجية بمساحات مجانية. وقد وضعت الجمعية مراحل وشروطا للمستفيدات أسهمت بالفعل في التحاق عدد من ربات الأسر بالبرنامج وتحقيق النجاح في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرهن.

وفي مجال التوظيف، أسهمت الجمعية من خلال برنامج "باشر" في إيجاد فرص وظيفية لأفراد الأسر ذات الدخل المحدود بالتعاون مع جهات التوظيف والشركات المشغلة، كما أطلقت برنامجا يسمى "واصل لتصل" بهدف تكوين شركات مجتمعية مع جهات تدريبية معتمدة تقدم تدريباً منتهياً بالتوظيف.

وفي مجال التعليم، يمثل برنامج "علا" شراكة مجتمعية مع الجامعات الحكومية والأهلية للتحاق المستفيدين من أولاد الأسر ذكورا وإناثا بالتعليم الجامعي لإكمال مسيرتهم التعليمية. وفي مجال التطوير الذاتي المعرفي، أطلقت الجمعية برامج تدريبية متنوعة توفر فرصا تدريبية للمستفيدين لتطوير مهاراتهم المعرفية، والمهارية، والعملية والاجتماعية.

وتوجد في مدينة الرياض حاليا أربعة فروع للجمعية، والفرع الرئيس هو واحة بنين في حي المصيف، وفرع في حي الملز، وفرع في حي السويدي، والفرع الذي أنشئ أخيراً عام ٢٠١٧م في حي العود، وقد أقيم لتقديم برامج رعوية وتنموية للأسر في الأحياء التي يوجد بها سكان من ذوي الدخل المحدود أو بدون دخل وهي: العود، والمرقب، والعزيبية، والدار البيضاء، والجرادية. والسبب في تأسيس الفرع في هذا الحي هو تردد الأسر المستفيدة من برامج الجمعية على المقر الرئيس في حي المصيف أو حي الملز لتلقي المساعدات، وحل مشكلاتها الأسرية، وتلبية

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما الخدمات والبرامج التي تقدمها الجمعية للأسر الفقيرة المستفيدة؟ تنوعت الخدمات والبرامج التي تقدمها الجمعية للأسر المستفيدة ما بين خدمات مادية، وتدريبية، وتعليمية، وتنموية، وشملت البرامج التنموية جميع أفراد الأسرة بغرض مساعدة تلك الأسر لتحسين مستواها اقتصاديا واجتماعيا. وقد تم التعرف على تلك الخدمات والبرامج من خلال سؤال المستفيدات أثناء المقابلات ومن خلال الملاحظة أثناء الزيارات الميدانية للجمعية، بالإضافة إلى ما يحتوي عليه الموقع الإلكتروني للجمعية من الخدمات المتنوعة التي تقدمها للأسر.

وتعدّ جمعية بنين من الجمعيات الخيرية التي أخذت على عاتقها القيام بخدمة المجتمع والإسهام في معالجة قضاياها الاجتماعية؛ كقضايا الفقر والبطالة والامية. وقد تأسست الجمعية عام ١٤٣٢هـ في الرياض ومساها عند التسجيل بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية "جمعية بنين الخيرية النسائية للإسكان والتنمية"، وتنوعت برامجها المقدمة للأسر، ففيما يتعلق بالإسكان أطلقت الجمعية عدة برامج شملت الإيجار المنتهي بالتمليك، والأوقاف، وبناء المنازل وترميمها، والتمليك، إضافة إلى إطلاقها المستمر لعدد من البرامج التنموية من منطلق أهمية التنمية كعنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي. ومن أمثلة البرامج التي نفذتها الجمعية على مراحل: برنامج "سعادي في قيمي"، وبرنامج "بناء ونماء"، وبرنامج "عيشها صح"، وخلال أزمة كورونا أطلقت برنامج توعوي "الزم بيتك" لحماية الأسر وحثها على البقاء في المنازل لتجنب الإصابة بالفيروس.

وفي مجال دعم الأسر المنتجة، نفذت الجمعية برامج مثل برنامج "صنعتي بيدي" الذي يستهدف تحويل الأسر

القيام به لإضافة أبنائها وخصوصا النساء، كما تم التواصل مع الأحوال المدنية لمتابعة تقدمها بطلبات الإضافة وتسديد رسوم التأخير والغرامات إن وجدت، وترتب على ذلك مساعدة ما يقارب من (٥٠) أسرة على إضافة أبنائها، ومن ثم تمكنهم من الالتحاق بالتعليم الذي حرموا منه جراء عدم إضافتهم في السجل العائلي. وفي فترة الحظر أثناء جائحة كورونا، قامت الجمعية بجهود منظمة لضمان استمرار تقديم الخدمات والبرامج للأسر المستفيدة، وكانت أولى هذه الخدمات الاستمرار في إيصال السلة الغذائية بشكل يومي للأسر. وقد تم ذلك من خلال متابعة الأخصائيات الاجتماعيات للأسر عن بعد عبر الهاتف المحمول وإرسال السلة إلى الأسر في حي العود والصالحية.

ولم تقتصر جهود الجمعية على دعم الأسر غذائيا فحسب، بل أسهمت خلال فترة الحظر في توفير التقنية في إقامة الدورات وتنفيذها عن بعد وتعليمها كيفية استخدام تطبيق "زوم" وفتح الروابط لحضور الدورات، وكان الإقبال على الدورات كبيرا، كما زاد عدد المدربات المتطوعات حتى من خارج الرياض، ولم تكن لديهن مشكلة تتعلق بتقديم الدورات عن بعد. ومن أجل جعل الأبناء والزوج يستفيدون من الدورات، تقوم بعض النساء بفتح سماعة الهاتف حتى يشاركونها في سماع محتوى الدورات والاستفادة منها. وقد تنوعت موضوعات الدورات التي تم تقديمها للأسر، بعضها كان يتعلق بكيفية إكساب ربة الأسرة مهارة الادخار، ولو بمبلغ بسيط، وبعضها بكيفية تربية الأبناء وتنمية تقدير الذات لديها، وبعض الدورات قدمتها متطوعات في مجال القانون لتوعية الزوجات المطلقات بحقوقهن وكيفية الحصول عليها، وكيفية إضافة الأبناء في حال امتناع أو إهمال الأب

حاجاتها لدورات متنوعة، وكان يصعب عليها الحضور بسبب تكاليف المواصلات وعدم توافرها. وعند قيام الباحثات الاجتماعيات بإجراء زيارات منزلية للأسر في هذا الحي لعمل بحث اجتماعي لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية اكتشفن من خلال الزيارات تنوع وتعقد المشكلات الاجتماعية للأسر التي تسكن حي العود والصالحية وغيرة والفيصلية من عدم إضافة للزوجة والأبناء، وزواج الفتيات في سن مبكر، وهجر الزوجات، والجهل، وإهمال تعليم الأبناء والحاقهم بالتعليم، وانتشار تعاطي القات والشمة، وتورط شباب هذه الأسر بقضايا ترويح الممنوعات، والعنف الأسري، الأمر الذي جعل الجمعية تتخذ القرار بإنشاء فرع لها في حي العود لتكون قريبة من الأسر، ويسهل على الأخصائيات الاجتماعيات والباحثات تنفيذ الزيارات المنزلية لتلمس وضع الأسر وتقديم المساعدات والبرامج التي تحتاجها، ولتتمكن الأسر أيضا من زيارة الجمعية في الحي والاستفادة من الخدمات والبرامج.

ومن الملاحظ أن الجمعية اتخذت منذ بداية تأسيسها في الحي آلية واضحة في عملها ومساعدتها للأسر المحتاجة تتجلى في تبصير الأسرة بالشروط الضرورية لتسجيلها في الجمعية؛ أهمها: مصادر الدخل، والإقامة في الحي، ووجود عقد إيجار يثبت ذلك، وامتلاك رب الأسرة (سواء الأم أم الأب) هوية وطنية، وإكمال الأوراق النظامية اللازمة؛ مثل: صك الطلاق إن كانت المرأة مطلقة، أو شهادة وفاة للزوج إن كانت أرملة، وسجل للأسرة موثق فيه عدد الأبناء وأعمارهم. وقد كان هذا الإجراء دافعا قويا لتحفيز الأسر على استخراج شهادات ميلاد لأولادها غير المضافين لإضافتهم في سجل العائلة. وقد قامت الجمعية ممثلة بعضواتها بمساعدة الأسر وتوعيتها بما يلزم عليها

من الدورات التدريبية، كما ترتب على صعوبة وصول بعض الأسر في أحياء وسط الرياض لفرع الملز نتيجة عدم توافر الموصلات تقلص أعدادهم وانقطاع تواصلهم مع الجمعية، ولكي تحقق جمعية بنين أهدافها التنموية في تحسين المستوى المعيشي للأسر في الأحياء التي تستهدفها، قامت بتوفير موصلات للأسر في بعض الأحياء لحضور الدورات التي تقيمها الجمعية في مقرها للفئات العمرية المختلفة من الأمهات والفتيات.

مناقشة النتائج

طرحت هذه الدراسة ثلاثة أسئلة رئيسة؛ كان السؤال الأول: ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من جمعية بنين في تلك الأحياء؟ وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب الأسر تقيم في حيي العود والصاحية وهي من الأسر النازحة إلى مدينة الرياض، وتبين أن بعض الأسر ليس لها عائل، وذلك بسبب الطلاق أو الهجر للزوجة أو وفاة رب الأسرة، وقد ترتب على ذلك تفشي نمط المرأة المعيلة للأسرة، إضافة إلى كبر حجم الأسرة بسبب زيادة خصوبة المرأة والامتناع عن تنظيم الإنجاب، كما ترتب على انخفاض المستوى التعليمي ما بين الأمية والتعليم أقل من المتوسط إهمال إحق الأولاد بالتعليم أو الانسحاب منه في سن مبكر، فضلاً عن إهمال استخراج شهادة ميلاد للأولاد وما ترتب عليه من عدم الإضافة في سجل العائلة والحرمان من امتلاك هوية وطنية. وتعاني الأسر من انخفاض الدخل الشهري معتمدة على الضمان الاجتماعي وراتب حساب المواطن الذي تصرفه الدولة لدعم الأسر الفقيرة المحتاجة ومساعدتها، إضافة إلى حاجتها للتسجيل في الجمعيات الخيرية - ومنها جمعية بنين - للاستفادة من الخدمات والبرامج التنموية التي تقدمها للأسر. كما

إضافتهم، والمحافظة على نظافة المنزل، ونظافة الأسنان. وقد أثمرت تلك الدورات في التأثير على الحاضرات، إذ أجبن عند سؤالهن عن مدى جدوى الدورات التي استمعن لها خلال فترة جائحة كورونا، أنها أفادتهن كثيراً ووسعت مداركهن وساعدت بعضهن في ادخار مبلغ شهري مكنها من شراء ماكينة خياطة. وبعضهن استفدن من الدورات في تزيين المنزل باستخدام خامات بسيطة جداً أكسبته شكلاً جميلاً. أما تأثيرها على الأبناء فتجلت في تحسين طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الإخوة والأخوات للأفضل، فكانت سابقة تتسم بالقسوة على الأخوات والمعاملة السيئة لهن باعتباره هو الذكر والرجل في المنزل.

ولضمان استمرار أبناء الأسر في التعليم وعدم انقطاعهم، تم توفير أجهزة حاسب آلي لهم بعد حصر عدد الأسر التي يحتاج أبنائها لأجهزة، وتم توفيرها من متبرعين من أهل الخير. وقد أسهمت هذه الجهود في تذليل الصعوبات التي واجهت الأسر أثناء الأزمة ومكنتها من التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها، وكان ذلك بتعاونها مع الأخصائيات الاجتماعيات في الجمعية وتجاوبها معهن.

وفي عام ٢٠٢٢م تم إقبال فرع جمعية بنين بحي العود وحصر أعداد الأسر المستفيدة ونقلهم إلى فرع الجمعية في حي الملز، وقد ترتبت على عملية النقل مراجعة بيانات الأسر وتحديثها من خلال التواصل معها هاتفياً، ولكن واجهت الأخصائيات صعوبة التوصل مع بعض الأسر بسبب تغيير أرقام الهواتف، كما ترتبت على نقص عدد الأخصائيات الاجتماعيات في الجمعية صعوبة متابعة جميع حالات المستفيدات من الجمعية والوقوف على أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية، وحصر احتياجاتهن

عاجزين عن الاستمرار في العمل ودفع إيجار المسكن الذي يقيمون فيه، وهذا بدوره يدفعهم إلى اللجوء للإقامة في منازل الوقف الخيري التي يفتقر معظمها للماء والكهرباء، فضلاً عن رداءتها وصغر حجمها وعدد الغرف فيها مقارنة بحجم الأسر الكبيرة الذي قد يصل عددها إلى عشرة أشخاص. وتتصف الأحياء التي تقيم فيها تلك الأسر بضيق الشوارع ونقص الخدمات الصحية والنظافة، إضافة إلى انتشار العمالة الوافدة، والعمالة المخالفة لأنظمة الإقامة، وهذا بدوره أفرز مشكلة اجتماعية أخرى تمثلت في عدم الشعور بالأمن بسبب جرائم السرقات، والسطو على المنازل، وترويج الممنوعات، واستغلال المنازل المهجورة للتخفي فيها أثناء التعاطي، مما يجعل الحي بيئة اجتماعية مهیأة لاكتساب أبناء تلك الأسر سلوكيات منحرفة أو إجرامية. وأظهرت النتائج أيضاً وجود العنف بنوعيه اللفظي والجسدي على الزوجة والأبناء من قبل الزوج أو الأخ، كما ترتب على انخفاض المستوى التعليمي للمرأة جهلها بأبسط حقوقها التي كفلتها لها الأنظمة والقوانين؛ مثل: حق النفقة على الأبناء بعد الطلاق، أو التبليغ عن تعرضها للعنف من زوج مدمن يؤديها مع أبنائها، أو الجهل بإجراءات استخراج بطاقة هوية وطنية لأبنائها في حال إهمال الأب أو امتناعه عن فعل ذلك.

يعدّ زواج الأقارب مشكلة اجتماعية أخرى نتج عنها توارث الأمراض وإنجاب أطفال يعانون من إعاقات أو أمراض وراثية تنهك كاهل الأسرة في ظل محدودية الدخل الشهري وفي ظل قناعتها بأن ما يقومون به إنما هو قضاء وقدر وسوف يؤجرون عليه من الله. وأخيراً أظهرت النتائج تعدد وتعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها تلك الأسر وتشابكها، بحيث تفضي كل

يتفشى لدى تلك الأسر الزواج المبكر للبنات، والتمييز بين الجنسين، وبطالة الشباب في سن العمل، وعدم استقرارهم في وظيفة واحدة.

وقد جاءت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لتلك الأسر متوافقة مع ما جاءت به نتائج دراسات كل من السيد (١٩٩٤م)، والعضايلة (٢٠٠١م)، والنعيم (٢٠٠٩م)، و مقداد وآخريين (٢٠١٢م)، إذ توصلت تلك الدراسات إلى عزوف كثير من الفقراء عن الاستمرار في تعليم أبنائهم، وارتفاع متوسط حجم الأسرة الفقيرة مع انخفاض الدخل، وارتفاع نسبة الأمية ونسبة الأبناء الذكور الذين يتسربون من التعليم العام، وأيضاً ارتفاع نسبة البطالة بين الذكور والإناث، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حاجة الأسر للمنح والمساعدات من الجمعيات الخيرية وصدقات المحسنين.

وقد أوضح موري في تفسيره للفقر وجود ارتباط بين نظام الرعاية الاجتماعية وثقافة الفقر، إذ أكد أن نظام الرعاية الاجتماعية يطيل أمد الفقر من خلال السماح باستمرار دورة الاعتماد على المساعدة والتي تقوم الأسر الفقيرة من خلالها بتطوير مهارات ثقافة التلاعب على النظام ونقلها إلى الأجيال الأخرى من أجل الاستمرار في الحصول على المساعدة بدلا من الحصول على عمل يخرجهم من الفقر (شيراز، ٢٠١١: ٢٣-٢٦).

وكان السؤال الثاني للدراسة: ما المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية بنیان؟ وبيّنت النتائج تنوع تلك المشكلات وتداخلها، إذ تعاني تلك الأسر من تراكم الديون بسبب القروض البنكية وعدم سدادها، مما أدى إلى دخول رب الأسرة أو الأبناء البالغين من الذكور للسجن أو تعرضهم لإيقاف خدمات، مما يجعلهم

تلبية جميعها احتياجات سكان الحي (المجلس البلدي السعودي، وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان).
- إزالة المنازل القديمة المشوهة للأحياء، وإيجاد حلول
لمنازل الوقف والتي تفتقر للصيانة الدورية (المجلس البلدي
السعودي، وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان).

- إنشاء لجان للأحياء تتم الاستفادة منها في تنفيذ
البرامج التنموية التي تناسب جميع الفئات العمرية في
الأسرة، بحيث تدعم ببرامجها الجمعيات الخيرية التي لا
تتمكن وحدها من تلبية الاحتياجات المختلفة لسكان
الحي، وتلمس حاجات الأسر؛ مثل: وظائف للشباب،
وإشراكهم في أعمال تطوعية تخدم أحياءهم التي يقيمون
فيها (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية).

- استثمار المراكز الصحية في الأحياء والمستشفيات
الحكومية في تقديم التوعية الصحية للأمهات بالصحة
الإنجابية (الرفاه المتكامل بدنياً وعقلياً واجتماعياً)،
وتثقيفهم بكيفية استخدام أساليب تنظيم الأسرة المأمولة
والفعالة والميسورة (وزارة الصحة، والمراكز الصحية
بالأحياء).

- تطوير الخدمات والبرامج التنموية التي تنفذها
الجمعيات الخيرية في الأحياء، بحيث تتناسب مع الأسر
المستفيدة وتلبي احتياجاتها، ومراعاة توظيف
الاختصاصيين في المجال الاجتماعي والنفسي (وزارة الموارد
البشرية والتنمية الاجتماعية).

ثانياً: مشكلة الجهل وانخفاض المستوى التعليمي

- تشجيع الآباء والأمهات الأميين على الالتحاق
ببرامج محو الأمية ليحصلوا على الحد الأدنى من التعليم
والقدرة على القراءة والكتابة (وزارة التعليم بالتعاون مع
الجمعيات الخيرية).

مشكلة منها إلى الأخرى، مما يجعلها تعيش في دائرة الفقر
وقلة الحيلة للخروج منه. وقد تشابهت بعض من تلك
المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة النعيم
(٢٠٠٩م)، ودراسة مقدار وآخرين (٢٠١٢م) واللذين
كشفتا عن تنوع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي
تعاني منها الأسر الفقيرة.

أما عن طبيعة البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعية
للك الأسر والتي نص عليها السؤال الثالث؟ فقد
كشفت النتائج تنوعها؛ فمنها ما يتعلق بالإسكان، إذ
أطلقت عدة برامج شملت الإيجار المنتهي بالتمليك،
والأوقاف، وبناء المنازل وترميمها، والتمليك، ومنها
البرامج التنموية وقد تمثلت في توفير فرص تدريبية
للمستفيدين لتطوير مهاراتهم المعرفية، والمهارية، والعملية،
والاجتماعية التي تمكن الأسر من التحول من أسر
مستفيدة إلى أسر منتجة. وفي مجال التوظيف أسهمت
الجمعية من خلال برامجها في إيجاد فرص وظيفية لأفراد
الأسر ذات الدخل المحدود. وفي مجال التعليم عقدت
الجمعية شراكة مجتمعية مع الجامعات الحكومية والأهلية
لالتحاق المستفيدين من أولاد الأسر ذكورا وإناثا بالتعليم
الجامعي لإكمال مسيرتهم التعليمية، وغيرها من الخدمات
والبرامج المتجددة باستمرار حسب احتياجات
المستفيدين من الجمعية.

مقترحات وتوصيات الدراسة

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي
الباحثة بالآتي:

أولاً: مشكلات المسكن وعدم الشعور بالأمن

- تحسين جودة الحياة في الأحياء السكنية في وسط
الرياض بتوفير الحدائق والملاعب للأسر، ونظافة الشوارع
والطرقات، والمباني المدرسية الجيدة، والمراكز الصحية التي

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- (١) أبو زيد، ثناء سعيد حسن (٢٠٢٢م). دراسة ميدانية لاتجاهات المرأة الجازانية نحو تعاطي الرجال للقات في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، المجلد السادس، العدد ٢١، ص ٧٣-١٠٨).
- (٢) جبر، رانية أحمد. (٢٠١٥م). آليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة دراسة على عينة من النساء المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية في قسبة الزرقاء، دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٢، (ص ١٥٤-١٦٩).
- (٣) جمعية بنیان الخيرية النسائية لتنمية الأسرة، متوافر على: <https://www.almrsal.com/post/443198>
- (٤) الخاروف، أمل محمد. (٢٠١٢م). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر في الأردن، دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٩، العدد الثالث، صص ١٢٢-١٦٠.
- (٥) الدامغ، سامي عبد العزيز. (٢٠١٤م). خط الكفاية في المملكة العربية السعودية، الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية، متوافر على: <https://www.kkf.org.sa/media/xvbh3g3i/23>
- (٦) الرشيد، عبد المحسن غازي. (٢٠١٨م). المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وعلاقتها بالفقر النسبي: دراسة مسحية مطبقة

ثالثاً: مشكلة عدم استخراج الهوية الوطنية للأبناء

- وضع التشريعات والضوابط التي تكفل حق الأبناء بعد الولادة في التمتع بهوية وطنية تكفل لهم حق الحصول على الرعاية الطبية والالتحاق بالتعليم في السن الإلزامي (وزارة الصحة بالتعاون مع الأحوال المدنية).

رابعاً: مشكلة انخفاض الدخل وعدم وجود عائل للأسرة

- الاهتمام بالفئات الضعيفة (الأرامل والمطلقات) اللاتي يُؤمن بإعالة أسرهن، بتوفير مساكن تؤمن لهن حياة كريمة، وذلك ضمن مشاريع وزارة الإسكان للأسر ذات الدخل المنخفض.

تشكر الباحثة عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية لتمويلها هذا المشروع في عام ١٤٤٤ هـ - منحة بحثية رقم (٢٢١٤٠٦٠١٤)

- ١٢) العضيلة، لبنى مخلد، وخمش، محمد الدين عمر خيري. (٢٠٠٦). القيم السائدة لدى الأسر الفقيرة في الأردن: دراسة اجتماعية على عينة من منتفعي صندوق المعونة الوطنية (رسالة دكتوراه غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان.
<http://search.mandumah.com/Record/548268>
- ١٣) عقون، شراف، وبورويبة، عزيز. (٢٠٢٠). انتشار الفقر في العالم في ظل فروق التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ١٣(٣)، (ص ٨٣٦-٨٥٢).
- ١٤) العوني، محمد. (٢٠١٥). "الملك عبد الله.. وقف على الأحياء الفقيرة فعلم المسؤولين أن دورهم خارج المكاتب".
https://www.aleqt.com/2015/01/25/article_925810.html
- ١٥) مارشال، جوردان (٢٠٠٠). موسوعة علم الاجتماع، ترجمة نخبة من الأساتذة، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، القاهرة.
- ١٦) المالكي، منصور بن عبد الله (٢٠٢٠). دور الزكاة في اشباع احتياجات الفئات الأولى بالرعاية دراسة مطبقة على الجمعيات الخيرية بمنطقة مكة المكرمة، مجلة كلية الآداب - جامعة بنها، ١(١٥)، (ص ٥٤-١١٠).
- ١٧) المقداد، محمد أحمد حسن وآخرون. (٢٠١٥). سمات وخصائص الأسر الفقيرة في قطاع غزة ٢٠١٢: مؤشرات القياس ونموذج العلاج، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٣(١)، (ص ١ - ٤٠).
<http://search.mandumah.com/Record/644189>
- على عينة من الأسر السعودية في مدينة الرياض. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الخامس صص ٦٥ - ٨٧)
<http://search.mandumah.com/Record/941282>
- ٧) الرياني، علي محمد. (٢٠١٦م). الفقر والفقراء واللامساواة: رؤية لمفهوم الفقر والفقراء. مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية، العدد الأول، ص ص ١٧٠ - ١٨١).
<http://search.mandumah.com/Record/891280>
- ٨) السيد، السيد جاب الله. (١٩٩٤). الفقر ومصاحباته الاجتماعية في المجتمع الحضري: دراسة ميدانية في منطقة حضرية متخلفة بمدينة طنطا، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد السابع، ص ص ٢١٦-٢٦٩).
<http://search.mandumah.com/Record/335920>
- ٩) شراز، محمد بن صالح عبد الله. (٢٠١١). أسباب الفقر والاتجاهات نحو الفقراء. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الأول، ص ص ١١ - ٧٥).
<http://search.mandumah.com/Record/98205>
- ١٠) الصغير، صالح محمد. (٢٠٢٢). مشكلة الفقر: الاعتبارات الفنية والمنهجية من المنظور الاجتماعي، مجلة الخدمة الاجتماعية، ٧١(٢)، (ص ١٨٢-٢٠٩).
- ١١) صلاح الدين، كروش، فايزة، بلعباد، وحنان دودان. (٢٠١٨). تحليل الفقر العربي في ضوء دليل التنمية البشرية حالة الدول العربية خلال ١٩٩٠-٢٠١٢. مجلة إضافات اقتصادية جامعة غرادية، الجزائر جامعة، ٢(١٤)، (ص ٤).

١٨) منظمة التعاون الإسلامي. (٢٠١٥). قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية.

<https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/503.pdf>

١٩) النعيم، عزيزة عبد الله. (٢٠٠٩). الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية: دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض. *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، ع ٥، (١١٧ - ١٣٦).

<http://search.mandumah.com/Record/143766>

٢٠) النوبي، الجيلاني. (٢٠٢٠). إشكالية الفقر والمقاربات النظرية المفسرة له، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، ٧(٢)، (ص ٣٥٨-٣٧٣).

٢١) وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، برنامج حساب المواطن،

<https://www.hrsd.gov.sa/ministry-services/services/1154073>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 22) Browne, Ken. (2020). *An Introduction to Sociology* (5th ed). Polity press.
- 23) Markoc, Ilkim. (2021). Poverty and Difficulties in Participation of Urban Social Life: Young Women in Istanbul. *Journal of International Women's Studies*, 22(9), (p 49-67). Available at: <https://vc.bridgew.edu/jiws/vol22/iss9/4>